مطلع النَّيِّرَيْنِ

فيما يتعلق بالقُدْرَتين

تأليف

العلامة محمد بن محمد الأمير المالكي

١١٥٤-١٢٣٢هـ

تحقيق

سعيد عبد اللطيف فودة

منشورات الأصلين

info@aslein.org

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

(الطبعـــة الأولـــى)

(١٤٣٧هـ - ٢٠١٦م)

منشـــورات الأصـــلين

info@aslein.org

مَطْلَعُ النَّيِّرَيْنِ

فيما يتعلق بالقدرتين

المقدمة

الحمد لله رب العالمين الذي خلقنا في أحسن تقويم، وكلفنا بعدله وأرشدنا إلى الهدى التام السائق جنس البشر إلى كمالاتهم، والصلاة والسلام على من أظهر الله تعالى على يديه هذه الهداية، وعلى آله ومن تبعه بإحسان إلى يوم الدين.

وبعد،

تدور هذه الرسالة حول مبحث مهم من مباحث علم أصول الدين، وهي مسألة الأفعال الإنسانية، والتكليف، والشروط العقلية المصححة للتكليف، يشرح فيها المؤلف العلامة الأمير مواقف الأعلام من هذه المسألة، ويبين آراء المذاهب الإسلامية فيها.

وكان السبب في كتابة العلامة محمد بن محمد الأمير الكبير (١١٥٤-١٢٣٢هـ/ ١٧٤١-١٨١٧م) هذه الرسالة، أن سؤالا رفع إلى شيخه الإمام نور الدين أبو الحسن علي بن أحمد بن مكرم الله العدوي، فأمره أن يكتب جوابا عنه، لضيق وقته وانشغاله، وأفاده فوائد بلسانه ليرفقها مع ما يكتب، فكانت هذه الرسالة القيمة.

قال العلامة الأمير في مقدمة الرسالة هذا المعنى: «**فزين** حفظه الله [تعالى] على وفق عادته الطروس بسطور الجواب، وحقق القول وكشف الحجاب. غير أنَّه أدامه الله -لاشتغاله بما هو أولى وأهمُّ وأنفع وأعمُّ- دفع إليَّ مسودة الجواب التي نمقتها يده الكريمة، وأفادني أموراً باللسان من عباراته النظيمة،وأمرني بضمّ ذاك لذلك، فامتثلت للخدمة، وشمرت

عن ساعد الجد والهمة، وجمعتها في هذه الكراسة، مع أمور أخر أفادنا إياها في مواضع جمة، لتتم الفائدة.

ولَمَّا وفقت للإتمام، سميتها [**مطلع النيرين فيما يتعلق بالقدرتين**]».

وهذا يدلُّ على حرص العلماء الأعلام على الأخذ بيد تلامذتهم، والترقي بهم في مراتب العلوم، ولذلك ترى أن هذا الشيخ الإمام لما رفع إليه السؤال، أحاله إلى بعض تلامذته، وتأمل مقدار محبة هذا التلميذ البار، وهو العلامة الأمير لشيخه وأستاذه، كيف يوقره ويستفيد منه، ويكمل ما بدأه من أعمال العلم والخير. وهكذا ينبغي أن يكون المشايخ والتلاميذ.

وقد حرصت في هذا التحقيق على الأمور التالية:

الأمر الأول: إخراج النصّ على أحسن صورة ممكنة في الوقت والظرف الذي عملت عليها فيه.

الأمر الثاني: اختيار أحسن العبارات عند اختلاف النسخ.

الأمر الثالث: تصحيح بعض المواضع المشكلة أو التي تحتاج للتصحيح، مع الإشارة إلى ما زدته بين القوسين المعقوفين [......].

الأمر الرابع: لم أكثر من التعليقات، بل حاولت تقسيم الفقرات وتمييزها، ليكون هذا الأمر نفسه معينا للقارئ على فهم النص، دون حاجة إلى كلام زائد ما أمكن.

الأمر الخامس: ضبطنا العبارات والكلمات التي من رأينا من المهم ضبطها لتعين القارئ على الفهم والتدبر الصحيح.

الأمر السادس: ما كان خطأ ظاهراً، إما في الكتابة من الناسخ أو

غيره، أو في النقل عن بعض آي القرآن، ونحو ذلك، أثبتنا الصحيح منه، ولم نلتزم الإشارة إلى خطئه.

الأمر السابع: قمت بوضع عناوين لتوضيح مباحث الرسالة، ولتنبيه القارئ على المعاني المذكورة فيها. وجعلتها بين معقوفتين [....].

وأرجو أن أكون بذلك قد أخرجت ما فيه فائدة وإعانة لطلاب العلم والباحثين على فهم المسألة والتدبر فيها، والنظر في آراء العلماء والمذاهب، لزيادة التدبر والتفهم.

والله الموفق وعليه التكلان

كتبه
سعيد فودة
وليس لنا إلى غير الله حاجة ولا مذهب

ترجمة العلامة محمد الأمير الكبير

اسمه: هو الإمام العلامة العمدة الفهامة صاحب التحقيقات الرائقة والتقريرات الفائقة أبو عبد الله وأبو محمد : محمد بن محمد بن أحمد بن عبد القادر بن عبد العزيز بن محمد السنباوي المالكي المغربي الأصل، المصري الدار الأزهري، الشهير بالأمير.

وهذا اللقب لقب جده الأدنى أحمد، وسببه أن أحمد وأباه عبد القادر كان لهما إمرة بالصعيد،واشتهر هو أيضاً بالأمير الكبير.

ولادته ووفاته: ولد سنة ١١٥٤هـ الموافق ١٧٤١م، وتوفي سنة ١٢٣٢هـ الموافق ١٨١٧م.

وقد ولد بناحية سنبو، وإليها نسبته، وارتحل إلى مصل مع والدين وهو ابن تسع سنين، وكان قد ختم القرآن، فجوده على المنير على طريقة الشاطبية والدرة، وحبب إليه طلب العلم. فأول ما حفظ متن الآجرومية وحضر دروس أعيان عصره، واجتهد في التحصيل، فمهر وأنجب، وتصدر،لإلقاء الدروس ي حياة شيوخه، ونما أمره واشتهر فضله، خصوصاً بعد موت شيوخه.

وشاع ذكره في الآفق، وخصوصا بلاد المغرب.

مشايخه:

من مشايخ الإمام العلامة نور الدين أبو الحسن علي بن أحمد الصعيدي العدوي المالكي. ومنهم شيخ الشيوخ ذو التآليف المفيدة في

الفنون العديدة السيد محمد البليدي المالكي، وهو من مشايخ الشيخ العدوي. ومنهم الشيخ المغربي سيدي التاودي بن سودة أبو عبد الله محمد التاودي بن الطالب بن علي بن قاسم بن سودة المري الفاسي. ومنهم نور الدين أبن الحسن علي بن محمد السقاط المالكي، ومنهم الشيخ حسن بن إبراهيم الجبرتي الحنفي، ومنهم الشيخ جمال الدين سيدي يوسف الحِفْني، ومنهم شيخ الشيوخ أبو عبد الله بدر لدين سيدي محمد الحِفْني، وهو أخو الشيخ يوسف. ومنهم شيخ الإسلام شهاب الدين الشيخ أحمد الجوهري الكبير، ومنهم الشيخ عطية الأجهوري البصير. وغيرهم.

تلامذته:

وهم كثيرون: منهم ابنه الشهير بالأمير الصغير، ومقري درسه الشيخ محمد الصفتي المالكي الأزهري، والشهاب أحمد منة الله الأزهري، ومصطفى المبلط، والسيد محمد بن صالح البنا الإسكندري، والشمس محمد الخضري الدمياطي، والشمس محمد بن صالح السقاعي، والنور علي بن عبد الحق القوصي، ومصطفى البولاقي، وعلي سالم اللقاني، وحسن العطار شيخ الجامع الأزهر ، وعثمان بن حسن الدمياطي، وعلي النجاري، والجمال محمد الفضالي، والسيد حسن القويسني، وأحمد بشارة الدمياطي الشافعي. وكل هؤلاء مصريون.

ومنهم : الوجيه عبد الرحمن بن محمد الكزبري الحفيد مكاتبة من مصر لدمشق، وابن عابدين الدمشقيان. ومنهم الشمس محمد التميمي التونسي، ثم المصري، والشيخ محمد الكتبي الكبير الحنفي، شيخ الإسلام بمكة، والشيخ عبد الغني الدمياطي المكي، والشيخ يوسف الصاوي

الضرير المدني، والأخوان محمد وأحمد المرزوقيان المكيان، وعلي بن الأمين الجزائريّ.

أهم كتبه:

صنف عدة مصنفات أغلبها متداول بين أيدي الطلبة: منها المجموع: جمَع فيه الراجح من المذهب المالكي، وشرحه أيضاً، وشرح مختصر خليل، وحاشية على المغني لابن هشام، وحاشية على شرح شذور الذهب، وحاشية على الفوائد الشنشورية، وحاشية على شرح الملوي على السمرقندية، وحواشي على المعراج وإتحاف الأنس في الفرق بين اسم الجنس وعلم الجنس، وتفسير سورة القدر.

وقد جمع بعض تلاميذه أسماء مؤلفاته كلها في جزء لطيف سماه إرشاد أهل العرفان لأسماء مؤلفات الأمير الحسان.

قال عنه المؤرخ الجبرتي: كان رقيق القلب، لطيف المزاج، ينزعج طبعه من غير انزعاج، يكاد الوهم يؤلمه، وسماع المنافر يوهنه، ويسقمه[1].

---

(١) استفدت هذه الترجمة وما فيها من معلومات، من ثَبَت العلامة محمد الأمير الكبير، المسمَّى بـ«سد الأرَب من علوم الإسناد والأدب»، الذي اعتنى به العلامة محمد ياسين بن عيسى الفاداني المكي، وهو مدرس في دار العلوم الدينية في مكة وكتب عليه «نهاية المطلب تعليقات على سد الأرب أو إتحاف السمير بأوهام ما في ثبت الأمير»، وقد أهداني نسخة منه أحد طلاب الشيخ عبد الله بن حاج عبد الرحمن كلمنتن، وهو يرويه عن شيخه، وهو ماليزي من كلنتن، وذلك في سنة ٢٠٠٦م في أثناء مشاركتي في مؤتمر هناك، وقد قرأه الشيخ عبد الله على الشيخ الفاداني صاحب التعليق، وعليها إجازته له وختمه. وكتب له الشيخ الفاداني:«بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله وحدَه، أما بعد، فقد حضر لدي الأخ عبد الله بن عبد الرحمن كلَنْتَن، في قراءة هذا الثبت وتلقى عني مسلسلاته، وأجزته خاصة به بأسانيدي في الدر النثير حرر في ٢٧/ ١/ ٧٧.المجيز محمد ياسين بن عيسى».

النسخ المعتمدة في هذه الطبعة

اعتمدت على نسختين اثنتين:

النسخة الأولى: أ

وهي من مكتبة مكة المكرمة، رقم المخطوط ٣٨ توحيد، الرقم العام ٢١٤. اسم المخطوط: مطلع النيرين فيما يتعلق بالقدرتين، تأليف: محمد بن محمد الأمير المالكي. عدد الصفحات: ٢٥ صفحة.

اسم الناسخ: سعد علي عثمان.

تاريخ النسخ: تم نسخها يوم الجمعة ، ٧ شعبان، سنة ١٣١٠هـ، كما هو مثبت على الصفحة الأخيرة منها.

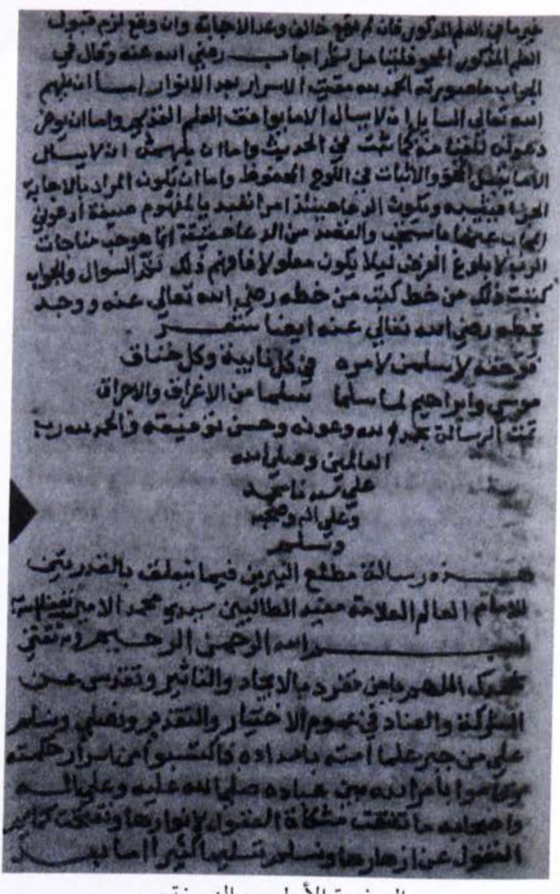
الصفحة الأولى من المخطوط أ

وفي ذلك ضلالة فإن قصده إثبات شيء له مدخل
عند الماتريدي وحيث كانت عدمية فليس من العبد حينئذ
شيء وأيضاً حيث كانت ليست مخلوقة للعبد كما أنها ليست
مخلوقة لله تعالى فما معنى كونها مدخلاً ناشئاً من العبد وبالجملة
هذا كلام لا يستقيم نعم قد علمت أن بعضهم قال توجيه الإرادة
وصرفها ليس بجعل جاعل وعلمت أنه لا يخلصه كل الخلوص
من الجبر وقوله كما قال الأشعري حتى يرد عليه الخ قد
علمت أن له مدخلاً عادياً حتى عند الأشعري وأن كونه سبباً
صحيح وأنه مختار ظاهراً مجبور باطناً وأن لا محذور في
الجبر الباطني بل هو لازم لهما ولا بد كما وضحناه وقول السائل
فهل ما ذكر في المؤلف المذكور صحيح جوابه أن بعضه صحيح
وبعضه غير صحيح على ما تبين وقوله وما الفرق بين الماتريدي
الخ قد علمت أنه لا فرق وأن الجزء الاختياري يصح تفسيره
بتفاسير متعددة وعلمت ما يتعلق به على كل تفسير من حيث
الخلق والمحل وكان ينبغي لهذا السائل أن يسأل عن حقيقته
أولاً ليتصوره ثم يبحث عن أحكامه وفي هذا القدر كفاية
لمن كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله
وصحبه وسلم
وكان الفراغ من هذه الرسالة في يوم الجمعة ٢ شعبان سنة ١٣١٠ على يد أفقر العباد سعيد علي [illegible]

الصفحة الأخيرة من المخطوط أ.

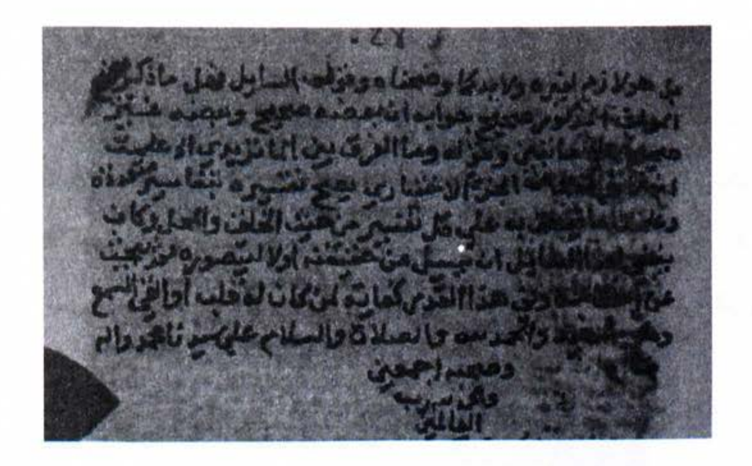
النسخة الثانية: ب

تتألف من واحد وعشرين صفحة، ويبدو من خطها أنها قديمة، إلا أن فيها صفحة ناقصة غير مصورة، ولا يوجد بينها وبين النسخة السابقة الكاملة فروق مؤثرة، كما يمكن رؤيته من المقارنات في الهوامش. ولكمال النسخة أ اعتمدتها أصلا، على أنها أدق في غير موضع. وهي موجودة في ضمن مجموع، من الورقة ١٨ ولغاية الورقة ٢٨، في إحدى وعشرين صفحة.



خيرما في العلم المذكور فان لم يقع خالف وعد الاجابة وان وقع لزم قبول
العلم المذكور [illegible] اجاب رضي الله عنه وقال في
الجواب [illegible] الحمد لله [illegible] الاسرار بعد الانوار [illegible]
[illegible]
[illegible] في الحديث [illegible]
[illegible] والاثبات في اللوح المحفوظ [illegible] يكون المراد بالاجابة
[illegible]
[illegible]
[illegible] لئلا يكون [illegible] ذلك [illegible] السؤال والجواب
كتبت ذلك من خط كتب من خطه رضي الله تعالى عنه ووجد
بخطه رضي الله تعالى عنه ايضا شعر
توجهه لا يسلمن لامره في كل نائبة وكل خناق
موسى وابراهيم لما سلما سلما من الاغراق والاحراق
تمت الرسالة بحمد الله وعونه وحسن توفيقه والحمد لله رب
العالمين وصلى الله
على سيدنا محمد
وعلى آله وصحبه
وسلم
هذه رسالة مطلع النيرين فيما يتعلق بالقدرتين
للامام العالم العلامة [illegible] الطالبين سيدي محمد الامين [illegible]
بسم الله الرحمن الرحيم [illegible]
نحمدك اللهم يا من تفرد بالايجاد والتأثير وتقدس عن
الشركة والعناد في عموم الاختيار والتقدير ونصلي ونسلم
على من جبر علما أمته [illegible] من اسرار حكمته
[illegible] بأمر الله من عباده صلى الله عليه وعلى آله
واصحابه ما تفتقت مشكاة العقول لانوارها وتفتحت كمائم
العقول عن ازهارها ونسلم تسليما كثيرا اما بعد

الصفحة الأولى من النسخة ب



الصفحة الأخيرة من النسخة ب

[النصُّ المُحَقَّق]

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

• [كلام للشيخ الصبان في حاشيته على جمع الجوامع]

قال العلامة الشيخ الصبَّان في حاشيته على مقدمة جمع الجوامع، بعد كلام، ما نصه:

«وقد علم ممَّا ذكر أنَّ الفعل يطلق على:

-المعنى المصدري

-والحاصل به

وبه صرح الكمالُ، وغيره أيضاً.

وإنَّما كان الإيقاع أمراً اعتبارياً؛ لأنَّه عبارة عن تعلق القدرة بالمقدور، ويعبر عنه في جانب الحادث بالكسب، وبالمقارنة، ولا يتعلق الخلق بالأمر الاعتباري؛ لأنَّ الخلق تعلق القدرة بوجود الشيء، والأمر الاعتباري لا يوجد.

فإذا فعل الإنسان فعلاً لتحريك يده فهناك أمور أربعة:

-أمران وجوديان، مخلوقان لله تعالى، في آن واحدٍ، على قول الأشعريّ، بعد تقدم القدرة على المقدور، وهما:

١-الحركة

٢-وقدرة العبد

-وأمران اعتباريان، لا يتعلق بهما خلقٌ:

١-وهما تعلقُ القدرة القديمة بتلك الحركة، وهو خلقها وإيجادها.

٢-ومقارنة قدرة العبد بتلك الحركة، وهذه المقارنة من المعنى المصدري والكسب.

فالحركة مخلوق لله تعالى، مكسوبة للعبد.

وكما لا يتعلق الخلق بالأمر الاعتباري، لا يتعلق به التكليف.

قرَّره بعض شيوخنا»اهـ[1].

(١) من قوله (قال العلامة الشيخ الصبان....قرره بعض شيوخنا) في الصفحة الأولى من النسخة أ، وغير موجودة في ب.

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

وبه نستعين

• [مقدمة فيها بيان سبب تأليف الرسالة]

نحمدك اللهم يا من تفرد بالإيجاد والتأثير، وتقدس عن الشركة والعناد في عموم الاختيار والتقدير،ونصلي ونُسَلِّمُ على مَنْ حبى علماء أمته بإمداده، فاكتسبوا من أسرار حكمته وقاموا[1] بأمر الله بين عباده، صلى الله عليه وعلى آله ما تفسحت مشكاة القول لأنوارها، وتفتحت كمائم النقول عن أزهارها، وسلم[2] تسليماً كثيراً إلى يوم الدين[3].

أمّا بعد؛

فقد[4] رُفِعَ سؤالٌ متعلق بأفعال العباد ومدخليته فيها، وما يتعلق بذلك من اختيار وكسب، مع إيجاد مُنشِئها، لحضرة إنسان عين التحقيق وعين إنسانه، أفضلِ من جمعَ درر المعاني في صدق الألفاظ ببيانه، ونشر مسك المداد على كافور الصحائف ببنانه، مُحْيي معالم العلوم بعد أن درَسَتْ، ومُنَوِّر أقمار الفهوم بعد أن كسفت. مُلْحق الأواخر بالأوائل، وموضِّحِ كلّ كمين بكشف الشبهات، وشرح الدلايل، شيخِنا ومربينا، وشيخ مشايخنا ومربيهم: الإمام نور الدين أبو الحسن علي بن أحمد بن

---

(١) كذا ب، وفي أ: وأقاموا.

(٢) ب: ونسلم.

(٣) «إلى يوم الدين» ليست في ب.

(٤) ب: فإنه قد.

مكرم الله العدوي[1]، لا زال فوق الذُّرى نفعاً محضاً للعباد، كما ترى. فكم أبدى غرائب ما صكّت سمْعَ متعَسِّفٍ إلا سكَنَ وخنَس[2] الذلة

(١) قال العلامة الأمير في ثَبَته المشهور معرفا بشيخه الإمام العدوي الصعيدي (١١٢٠-١١٨٩هـ) عندما ذكر مشايخه: «فمن أجلائهم السيد الأستاذ والسند الملاذ بقية العلماء العاملين ومربي الجهابذة المحققين، ذو التآليف العديدة والأنفاس العالية السعيدة، شيخنا الإمام نور الدين أبو الحسن علي بن أحمد الصعيدي العدوي المالكي لازمته رحمه الله تعالى ما يفوق على عشرين سنة في كتب المعقول والمنقول، إلى أن مات. ففي الحقيقة نسبتنا إليه وجُلُّ انتفاعنا على يديه، رضي الله تعالى عنه، وجزاه عنا خيراً، ولما طلبت منه رحمه الله الإجازة دفع إلى عدة أوراق متفرقة فيها إجازة مشائخه وأمرني بجمعها، فجمعتها في ثبته المشهور، وكتب لي فيه:

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله أجمعين، وبعد فإنه لما منَّ الله علينا بصحبة الشابّ الأمجد واللوذعي الأحمد الغوَّاص عليا لمعاني والدقائق المبادر لفهم العلوم على وجهها والحقائق، المحصِّل في العلوم والدرَّاك لها بطرفيها المنطوق والمفهوم، الشيخ محمد الأمير في المشاركة في العلوم التمس مني إجازة لما سمعه مني وغيره مما أخذته عن الأشياخ بالسماع والإجازات ظنا منه أني أهل لذلك، ولست أهلا لما هنالك، إلا أني حسَّنت ظنه ، فأقول: قد أجزته بما أخذه عني وما سمعه مما سمعته من الأشياخ وغيره، من المجاز به من الأشياخ مما في هذه الكراسة وغيره. نفع الله به، وأطال عمره في ذلك، وأرجو منه أن لا ينساني في خلواته وجلواته بالدعاءبحسن العاقبة على أكمل وجه وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم. وكتبه أفقر عباد الله وأحوجهم إلى ألطافه علي بن أحمد الصعيدي خادم الفقراء بالأزهر المعمور بذكر الله تعالى...الخ». ثم ذكر أشياخه الذين أخذ عنهم، وما أخذ عنهم.

ومن هؤلاء الأشياخ: محمد البليدي المالكي، وعبد الله المغربي وإبراهيم الفيومي، كلهم عن الخرشي، ومنهم الشهاب أحمد الدرديري والشمس محمد بن عقيلة المكلي والسيد المنزلاوي، ومحمد بن زكريا الفاسي، ومحمد بن قاسم جسوس، تلميذه والسيد محمد بن عبد الله المغربي.

(٢) ليست في ب.

والتسليم، ولا حلّت قلبَ منصف إلا قال مرتجلاً: أشهد بالله ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا إِنْ هَٰذَآ إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ﴾ [يوسف: ٣١].

• [شعر للعلامة الأمير في مدح شيخه الإمام العدوي]

[وقد قلت مادحا له][1]:

أخا الفهم حرصاً إنَّ دهرك مسعد[2] فلا يمنعنك للفوز بالقصد قُعدُدُ

وشمر أخي عن ساعد الجد وانتبه ولازم فنا شيخ به الشخص يسعد[3]

وهيا إلى حبر وبحر جواهر وكنز به من كل علم زبرجد

إمام له انقادت صعاب عميقه وشمس سمت كل البدور توقد

هو العلم الهادي ونِعْم سَمَيْدَعاً كفيل بما ترجو[4] حفيظ وسيد

إمام علا فهو العلي وباسمه له منه حظ فهو بالحال يشهد

عدا كل شرف العداوى نعته ومصعده وهو الصعيدي أمجد

ووالده منه له الحمد[5] لاحق فلما أتى منه دعوناه أحمد

جزى الله عنا كل جدّ بمكرم أتانا به نسلاً إلى الحق يرشد

فيا طيب الأنفاس يا منبع الهدى حنانيك يرجوك الأمير محمد

فإنَّك ذخري في الحياة وبعد أن أمدَّ بلحدي والتراب أوسد

---

(١) ليست في أ.

(٢) أ: سعد

(٣) ب: يصعد.

(٤) ب: نرجوا.

(٥) ب: الحمد له منه.

فكم[1] لك من أيد إلينا تتابعت ... علينا مع الإقرار بالرق تشهد
وخير من الدنيا وما فيها عندنا ... وعند أولي الإنصاف ما أنت ترفد
وهل حال من يعطي من القلب دائماً ... كحال الذي تعطيك من جيبه اليد
وهل عرضٌ فانٍ يسويه عاقل ... بما عزه من فضل ربك سرمد
لفضلك نكراً لا أظنُّ وإن يكن ... فقد ينكر المصباح والشمس أرمد
ولا زلت تفضي الحلم يا نعم سيدا ... وفي بعض أشياء[2] التغافل يحمد
رفاقي أولي الإنصاف الله ربكم ... لإيجاد هذا الحبر كلكم احمدوا
بقية أسلاف الهدى وهو واحد ... به كلّ خير في الرجال مبدد
أخو الصبر والحلم المزين بالتقى ... فلا زال منه[3] للبرايا مخلد
ولا زال للطلاب كعبةَ منسك ... يُهِلّوا لها في كل وقت ويفتدوا[4]
ودامت ودارت بالفهوم كؤوسه ... وحقَّ بلطف الله ما دام[5] فرقد

فزين حفظه الله [تعالى][6] على وفق عادته الطروس بسطور الجواب، وحقق القول وكشف الحجاب. غير أنَّه أدامه الله -لاشتغاله بما هو أولى وأهمُّ وأنفع وأعمُّ- دفع إليَّ مسودة الجواب التي نمقتها يده الكريمة، وأفادني أموراً باللسان من عباراته النظيمة، وأمرني بضمّ ذاك لذلك، فامتثلت للخدمة، وشمرت عن ساعد الجد والهمة، وجمعتها في هذه

---

(١) ب: وكم.
(٢) ب: الأشياء.
(٣) ب: كهفاً.
(٤) ب: في كل عام ويقتدوا
(٥) ب:لاحَ.
(٦) زيادة من ب.

الكراسة، مع أمور أخر أفادنا إياها في مواضع جمة، لتتم الفائدة.

ولمَّا وفقت للإتمام، سميتها [**مطلع النيرين فيما يتعلق بالقدرتين**].

وحيث سمعت أيها الألمعي الأديب والسميدعي اللوذعي اللبيب لفظ (أقول)[1] أو (قلت)، فذاك كغيره للشيخ نفسه.

وكلُّ ما استحسنه طبعك الكريم، وذهنك المستقيم، فهو منه وإليه، وغيرُه ناشئٌ من قصوري في جمعي، أو سوءِ تحمُّلي لديه.

السؤال:

ما قولكم في مؤلَّفٍ لبعض العلماء، وُجِد فيه أنَّه ذهب طائفة من أهل السنة إلى:

أنَّ قدرة العبد شرط لتأثير المؤثر في فعله وإيجاده إياه، وممَّن قال به الأشعريُّ[2]، وأبو منصور الماتريدي[3]، على الاختلاف بينهما في أنَّه: هل

---

(١) كذا في ب، وفي أ: أقوال.

(٢) علي بن إسماعيل بن إسحاق، أبو الحسن، من نسل الصحابي أبي موسى الاشعري: (٢٦٠ - ٣٢٤ هـ = ٨٧٤ - ٩٣٦ م)، كان من الأئمة المتكلمين المجتهدين، ولد في البصرة. كان معتزليا ثم نظر وتدبر وأعلن الخلاف لهم وناظرهم،وألف في الرد عليهم. له كتب كثيرة أشهرها مقالات الإسلاميين، ورسالة في الإيمان، والرد على ابن الراوندي، واستحسان الخوض في علم الكلام. واللمع في الرد على أهل البدع. توفي سنة ٣٢٤ وقيل ٣٣٠هـ.

وزعم بعضهم أنه تراجع عن مذهب أهل السنة المنزهين إلى مذهب الحشوية المجسمة والمشبهة، وهذا غير صحيح، غاية الأمر أنه صار يميل أكثر إلى طريقة التفويض من التأويل المصل، ومن المعلوم أن كلام من التفويض والتأويل فيه صرف للفظ عن ما لا يليق بالله تعالى من التشبيه أو التجسيم، وكلاهما أيضا طريق لأهل السنة قديما وحديثاً.

(٣) الماتريدي [... - ٣٣٣هـ/ ... -٩٤٤ م]، محمد بن محمد بن محمود، أبو منصور الماتريدي، السمرقندي، الملقب بـ«إمام الهدى» و«إمام المتكلمين»، و«مصحح عقائد

من العبد شيء يكون له مدخل في فعله أو لا؛ فمال إلى الثاني الأشعريّ، وإلى الأول الماتريدي.

قال الأشعري: إنَّ الله خلق في العبد قدرة واختياراً، ثمَّ أوجد فعله مقارناً لقدرته واختياره، من غير أن يكون لقدرته تأثير فيه، حتى لا[1] يرد توارد المؤثِّـرَينِ[2] على شيء واحد، فالفعل مقرون بالاختيار.

وقال الماتريدي: إنَّ الموجودات كلُّها بقضاء الله وقدره، وإنَّ إرادة الله متعلقة بكلّ كائن، وإنَّ أفعال العباد كلُّها مخلوقة لله تعالى[3]، عند قدرة العبد وإرادته لا بهما.

فوافق الأشعريَّ في هذا، إلا أنَّه خالفه في خلق الاختيارات الجزئية، والإرادات القلبية القائمة بالعباد القابلة للتعلق بالحسنات والسيئات، فقال: إنَّها لعدم كونها موجودة في الخارج، لا تحتاج إلى الخلق.

-فلا يقال إنَّها مخلوقة لله [تعالى][4]، كما قال الأشعريّ، حتى يرد عليه: أنَّه ليس من العبد شيء له مدخل في فعله فكيف يعدُّ كاسباً؟

-ولا يقال إنَّها مخلوقة للعبد، حتى يلزم كون الشيء مخلوقاً لغير الله.

فهل ما ذكر في المؤلف المذكور صحيح؟

وما الفرق بين الماتريدي والأشعري في الجزء الاختياري في العبد؟

المسلمين» و«رئيس أهل السنة» وإليه نسبة الماتريدية:

من أهل «ماتريد» محلة بسمرقند فيما وراء النهر. من آثاره «تأويلات أهل السنة» في تفسير القرآن، وكتاب التوحيد وكلاهما مطبوع.

(١) سقطت من ب.

(٢) ب: مؤثرين.

(٣) زيادة من ب.

(٤) زيادة من ب.

وهل هو مخلوق؟

وما محله في العبد؟

أفيدونا[1].

الجواب[2]:

[بيان مفهوم القدرة وتعلقاتها]

اعلم أنَّ قدرة الله تعالى[3] صفة موجودة زائدة على الذات، يصحُّ رؤيتها، [بها][4] [الإيجاد][5] والإعدام على وفق إرادته تعالى.

ولها تعلقان:

-صلوحيٌّ أزلي، وهو في الحقيقة تعلق بالقوة لا بالحقيقة،

-وتنجيزي حادث مقارن لما تعلقت به في الواقع سابق عليه في التعقل، وهو المعنون عنه بالخلق والإعدام ونحوهما، على اختلاف أفراده.

- **[أفراد تعلقات القدرة هي صفات الأفعال عند الأشعري]**

وأفراد التعلق المذكور: هي صفات الأفعال عند الأشعري، وهي حادثة بمعنى: أنَّها متجددة بعد عدم لأنَّها اعتباريات[6] ،لا وجود لها[1]،

---

(١) ب: أفيدوا.

(٢) ب: الجواب ولكم الثواب.

(٣) ليست في ب.

(٤) زيادة من ب.

(٥) أ+ب: بالإيجاد. وصوبناها لما ترى.

أي: إن القدرة يكون بها الإيجاد والإعدام على وفق إرادته.

(٦) ب: اعتبارات.

ولا محذور في ثبوت الحادث بهذا المعنى للقديم[٢] ككونه مع العالم أو بعده.

• [معنى قدم صفات الأفعال عند الماتريدية]

وقال الماتريدية[٣]: صفات الأفعال قديمة.

وعنوا بها: صفة للذات غير القدرة، هي مبدأ للإضافة التي هي إخراج المعدوم من العدم للوجود؛ فإن تعلقت بالحياة سميت إحياء، وإن تعلقت بالموت[٤] سميت إماتة، إلى غير ذلك؛ فهي صفة واحدة، لها أسماء متعددة باعتبار تعلقاتها المختلفة.

وأمَّا كون كلّ من ذلك صفة حقيقية أزلية، فممَّا تفرد به علماء ما وراء النهر، وفيه تكثير للقدماء جداً[٥].

---

(١) يريد بنفي الوجود عنها، أي أنها غير متحققة في الخارج بوجود خاص بإزاء وجود الله تعالى وقدرته، ووجود المخلوق والموجَد بقدرة الله تعالى، فغايتها اعتبار ونسبة بين الخالق ومخلوقاته، وليست آلة ولا واسطة بين الله تعالى ومخلوقاته، كما أنها ليست واسطة قائمة بالله تعالى أيضا كما قال بعض المجسمة، من كونها أموراً حادثة وجودية قائمة بذات الله تعالى، إذا وجدت وجد بها المخلوق خارج ذات الله على حسب تعبيره. فالله تعالى لا يحتاج في إيجاد المخلوقات إلى إحداث صفات في نفسه، ولا إلى إحداث أمور أخرى تكون واسطة بينه وبين مفعولاته.

(٢) كذا ب، وفي أ: القديم.

(٣) ب: الماتريدي.

(٤) كذا في أ، وفي ب: وبالموت سميت إماتة.

(٥) انظر في ذلك شرح العقائد النفسية مبحث الصفات، فالمصنف أخذ منه رحمها الله تعالى واعتمد عليه.

• [وظيفة القدرة]

وجعل الماتريدية وظيفةَ القدرة جعلَ الممكن قابلاً للوجود مثلاً، فتعلقها سابق على تعلق التكوين.

وقال الأشاعرة: قبول ذلك نفسيٌّ للممكن، ووظيفة القدرة الإيجاد والإعدام.

فعلم أنَّ الخلاف في صفات الأفعال حقيقيٌّ، خلافاً لمن جعله لفظياً.

• [القدرة وتعلقها بالإعدام والإيجاد]

وما علمته من أنَّ الإيجاد والإعدام بالقدرة، هو مذهب القاضي، وهو الأرجح، خلافاً لمن قال: إنَّها تتعلق بالإيجاد، وأمَّا الإعدام، فالعرض ينعدم بنفسه؛ لأنَّ من طبعه أنَّه لا يبقى زمانين، وبقاءُ الجوهر مشروط بإمداده بمادة الأعراض المتعاقبة عليه، فإذا أمسكت عنه، انعدم بنفسه[1].

• [الأساس الذي يبنى عليه تعلق القدرة بالإعدام]

قلتُ[2]: أساس هذا، وهو: أنَّ العرض لا يبقى زمانين، وإن اشتهر فهو خلاف التحقيق بأنَّه[3] مبني على ما نقل عن الأشعري، من أنَّ البقاء صفة معنى وجودية، فلا تقوم بالعرض، لأنَّ قيام المعنى بالمعنى محال؛ إذ

---

(١) قد يتوهم هنا أن الأعراض المتعاقبة عليه هي السبب في وجوده، وهو غير صحيح. والصحيح أن الأعراض ومعروضها بإيجاد الله تعالى، ولكن شرط استمرار وجود الجوهر تعاقب الأعراض، والله خالقها وخالقه على الدوام. ولا بقاء لأحدهما بذاته، ولا غنى لأحدهما بذاته عن الفاعل الواجب الوجود، لا لحظة الحدوث ولا بعدَها.

(٢) ب: قلنا.

(٣) ب: لأنه.

قيام المعنى هو تحيزه بالتبع لما قام به، وما لا يتحيز بالذات، كيف يتحيز غيره بالتبع له؟

• [التحقيق في صفة البقاء]

والتحقيق: أنَّ البقاء صفة سلب، أي نفي انتهاء الوجود، حتى قال بعضهم: لا يجوز القول بأنَّ البقاء صفة زائدة[١] على الذات يصح رؤيتها، ولا مانع من قيام السلب بالعرض، أي: اختصاصه به اختصاصَ النعت بالمنعوت، كسلب الجوهرية عنه، والسوادية عن البياض، فلا محظور[٢] في بقاء العرض زمانين فأكثر، وكذا لا محظور[٣] فيه، إن قلنا: البقاء استمرار الوجود، وإنَّ معنى: (وجد فلم يبقَ): وجد فلم يستمرَّ وجوده، لأنَّ الاستمرار اعتباري[٤].

وهو أيضاً يقوم بالمعنى، كالسرعة والبطء للحركة.

فمن ثمَّ قيل: إنَّ إنكارَ بقاء العرض، والقولَ بأنَّ البياض القائمة بالمحلِّ في هذا الوقت، ليس هو المشاهد فيه قبل، وإنَّما انعدم ذلك ووجد آخر مثله، وهكذا، نوعٌ[٥] من السفسطة[٦].

---

(١) ب: لأن البقاء زائد على الذات يصح رؤيته.

(٢) ب: محذور.

(٣) ب: محذور.

(٤) ب: اعتبار.

(٥) خبر إنَّ مرفوعٌ. أي: إن القول بعدم بقاء العرض نوع من السفسطة.

(٦) التحقيق أنه ليس من نوع السفسطة، لأن تعاقب الأبدال على الجوهر، وعدم قدرة الإنسان على لحاظ التعاقب، كفيل بتصحيح تصوره استمرار العرض نفسه، وإن كان يمكن تغيره في نفسه الأمر.

إذا علمت ذلك، تحقق عندك أنَّ قدرة الله تعالى[1] تتعلق بالجواهر[2] والأعراض إيجاداً وإعداماً؛ فالعدم اللاحق بالقدرة، وأمَّا[3] العدم السابق على الوجود، فهو من تعلق القدرة تعلق قبضة،بمعنى أنَّها صالحة لقطعه بالوجود[4]،وتركه بحاله[5].

- **[الأحوال والاعتبارات]**

وأمَّا الأحوال والاعتبارات، فالحكم بتعلقها بها، وعدمه، يتوقف على تصورهما، والفرقِ بينهما.

فنقول: الحال صفة إثبات في الخارج، لا تتصف بالوجود، بحيث يمكن رؤيتها، ولا بالعدم، فهي واسطة بين الموجود والمعدوم.

- **[أدلة القول بالحال]**

استدلَّ القائلون بها، بأنَّ: الوجود مشترك زائد على الماهية

-ليس بموجود؛ وإلا لكان له وجود وينقل الكلام لوجوده ويتسلسل.

-ولا معدوم؛ وإلا لزم اتصاف الشيء بنقيضه.

---

(١) ليست في ب.

(٢) هنا في أ: «والأعدام»، وهي ليست في ب.
وهو الأدقُّ، لأن المراد أن قدرة الله تتعلق بالجواهر والأعراض، إعداما وإيجاداً، فلا حاجة لقوله والإعدام هنا.

(٣) ب: وأنَّ.

(٤) كذا ب، في أ: للوجود.

(٥) أي إن الله تعالى من حيث هو قادر: أي يقدر على إبقاء الأشياء معدومةً، على عدمها الأصلي، وقادر على إيجادها، فإن أوجدها انقطع عدمها السابق.

فتعين أنَّه واسطةٌ، وهو المطلوب.

وأيضاً: السواد يشارك البياض في اللونية، ويخالفه في السوادية، فنقول: اللونية غير السوادية؛ ضرورةَ أنَّ ما[1] به التشارك غير ما به التمايز؛ فاللونية والسوادية:

-إمَّا أن يوجدا للسواد، فيلزم قيام العرض بالعرض،

-أو يُعْدَما، فيلزم تركب الموجود من المعدوم، إذ هما المقومان للسواد.

وأجيب باختيار:

-الأول من شقّي الأول: والوجودُ عين ذات الموجود، فلا يتسلسل. وتميزه عن غيره سلب.

أو

-الثاني منهما: والمستحيلُ أن يكون الشيء هو نقيضه، واللازم ممَّا ذكرته أنَّ الوجود: ذو نقيضه، وهو ليس بمستحيل، ألا ترى أنَّ الجسم ذو لون[2] واللون لا جسم له[3]؟ فحمل الشيء على نقيضه حملَ هو هُوَ، فاسدٌ، وحمله عليه حملَ: هو ذو هو، صحيح.

واختيار الأول من شقي الثاني، ونقول: هما قائمان بما قام به السواد، لا بالسواد.

---

(١) أ: أنما.

(٢) ب: ألوان.

(٣) ليست في ب.

• [القول بنفي الأحوال يسد باب التعليل والحدود والمقدمات الكلية]

قال بعض الشيوخ ممَّن نصر القول[1] بثبوت الأحوال، كتقي الدينالمقترح[2]، والغزالي[3]: إنَّ القول بنفيها يسدُّ باب التعليل، والحدود، والمقدمات الكلية في الأدلة.

أي إنَّا إذا قلنا: (هذا عالم لقيام العلم به) مثلاً، فلا بدَّ من المغايرة بين العلم والعالمية، وإلا لزم تعليل الشيء بنفسه.

وإذا[4] قلنا في حدّ السواد مثلاً: (لون قابض للبصر)، فلا بدَّ من المغايرة بين اللونية والقابضية، وإلا لكان كقولنا: (السواد لون)، فلا يتميز عن البياض، ولا يفيد القيد الثاني شيئاً.

وكذا مقدمات الأدلة، لأنَّ الكلية ملزومة الاشتراك المعنوي؛ فنافي الأحوال ليس عنده معنيان متغايران، ولا عموم ولا خصوص[5]، وإنَّما

---

(١) ب: ممن ذمّ القول.

(٢)التقي المقترح (٥٦٠ - ٦١٢ هـ = ١١٦٥ - ١٢١٥ م)، مظفر بن عبد الله بن على بن الحسين، أبو الفتح، تقي الدين، المعروف بالمقترح برع في أصول الدين والخلاف. تفقه في الاسكندرية، وولي التدريس بها في مدرسة السلفي. له تصانيف، منها (شرح المقترح في المصطلح) للبروي، قال ابن قاضى شهبة: عرف تقي الدين بالمقترح لانه كان يحفظه، وقال حاجى خليفة: ولا يقال له إلا التقي المقترح. ومن كتبه شرح الارشاد في أصول الدين وهو جد القاضى ابن دقيق العيد لامه.

(٣) الإمام حجة الإسلام الغزالي أبو حامد، ولد سنة ٤٥٠هـ توفي سنة ٥٠٥هـ، علم مشهور له كتب عظيمة منها إحياء علوم الدين، والوسيط في الفقه، والمستصفى في أصول الفقه، والاقتصاد في الاعتقاد، وتهافت الفلاسفة، وغيرها. أحد تلاميذ الإمام الجويني.

(٤) ب: وإذ.

(٥) كذا في ب، وفي أ: ولا عموم وخصوص.

هو شيء واحد، والاشتراك في العبارة فقط.

- **[مناقشة هذا القول]**

وفيه أنَّ الأشعريَّ وأتباعَه من المحققين النافين للأحوال، قائلون بكلّ ذلك، على أنَّه وجهٌ واعتبار.

- **[تسمية الاعتبار بالوجه]**

وعطف الاعتبار على الوجه تفسير مراد. وإطلاق الاعتبار عليه من إطلاق المتعلِّق (بالكسر) على المتعلَّق (بالفتح)، إذ الاعتبار فعل المعتبر المتعلق بالمعتبر، ويقال: (اعتباريٌّ) بياء النسبة.

وتسميته وجهاً:

-إمَّا لأنَّ البصيرة تتعلق به، كما يتعلق البصر بوجه الشخص.

-وإمَّا لأنَّه جهة من جهات الذهن وطريق من طرقه التي يذهب فيها ويجيء[1].

- **[أقسام الاعتباريّ]**

ثمَّ هو قسمان:

-اعتباري له ثبوت في نفس الأمر؛ أي: علم الله، أو اللوح المحفوظ،أو في نفسه بقطع النظر عن اعتبار المعتبر، على أنَّه إظهار في محل الإضمار على الخلاف في ذلك، وهو معنى الثبوت في خارج الذهن، وإمَّا

---

(١) زيادة من ب.

خارج الأعيان، فهو أخصُّ، قاصرٌ على ما يصحُّ رؤيته.

-**والقسم الثاني** اعتباري بحيث لا ثبوت له إلا في الذهن، ككون زيد كريماً؛ إذا[1] كان بخيلاً، وفرضته كذلك.

وهذا هو الأحق باسم الاعتباري.

وبينهما عموم وخصوص من وجه، يجتمعان في الأبوة والبنوة مثلاً، وينفرد الثاني في مثاله السابق، والأولُ في الاعتباريات الثابتة المغيبة عنَّا، بحيث لا تخطر ببالنا أصلاً.

ثمَّ هذا على أنَّ المراد بقولنا في الثاني: (لا ثبوت له إلا في الذهن) أنَّا لا نعتبر إلا ثبوته في الذهن، ونقطع النظر عن ثبوته في نفس الأمر، لا أنَّا نعتبر تحققه، حتى يكونَ هو الأول، ولا عدمَه حتى يكون مبايناً للأول.

وكذا قولنا في الأول: له ثبوت في نفس الأمر، أي: أعمُّ من أن يكون معه ثبوت في اعتبار المعتبر أَوْ لا.

إن قلتَ: القول بالقسم الأول قولٌ بالواسطة؛ وإلا فما الفرق بينه وبين الحال؟

قلتُ:ثبوت الحال عند القائل به أقوى من ثبوت الاعتبار؛ فإنَّ الحال على القول بها ثابتة[2] من جملة العالم بخلاف الاعتبار، ولها ثبوت في المحل وإن لم يصل لثبوت الصفات الوجودية بخلاف الاعتبار. فمن ثَمَّ لا مانع من ثبوت الاعتبار الحادث للقديم كما سبق، وإطلاق الحادث عليه مجاز أي: متجدد، وحقيقته[3] الموجود بعد عدم.

---

(١) كذا في ب، وفي أ: إذ.

(٢) زيادة من ب.

(٣) ب: إذ حقيقته.

وممَّا يدل على قوة الحال أيضاً، ما هو أصل مقصودنا، أنَّ القدرة تتعلق بالحال على القول بها؛ فيقال لها مخلوقة[1] بخلاف الاعتبارات لضعفها، وإلا فتعلق القدرة نفسه اعتبارٌ، فيحتاج لتعلق، ويتسلسل.

- **[هل الاعتبارات ثابتة لا بخلق الله؟]**

إن قلتَ: على هذا، الاعتبارات ثابتة[2] بلا خلقه تعالى.

قلتُ: لا ضرر في ذلك بعدما علمتَ من ضعفها، وأنَّها لا تعدُّ من العالم، فلا تتوجه لها القدرة، وإنَّما تتوجه إلى الوجوديات[3] القائمة هي بها.

وممَّن نصَّ على أنَّ الاعتبارات ليست مخلوقة، شرحُ الكبرى في موضعين، وحواشي العقائد المحققون.

ولم نر أحداً من العلماء الأقدمين صرح بأنَّها مخلوقة.

ويدلُّ عليه ما قالوا: إنَّ العالم ما سوى الله من الموجودات، على قول من ينكر الأحوال. وأمَّا على من يثبتها[4] فهو: ما سوى الله من الموجودات والأحوال الحادثة كعالمية زيد وقادريته.

والاعتبارات[5] ليست موجودة، ولا حالاً كما تقدم.

---

(١) كذا في ب ظاهرة مقروءة، وفي أ: «...وقة»، والنصف الأول ممحوٌّ.

(٢) كذا في ب، وفي أ: الثلاثة.

(٣) ب: للوجوديات.

(٤) ب: على مثبتها.

(٥) ب: والاعتباريات.

- **[القضاء والقدر]**

وقضاء الله تعالى[1] تعلق إرادته في الأزل.

وقيل: تعلق العلم.

فالقضاء: اعتباري أزليٌّ على كلا القولين.

فإن قلتَ: كلام العلامة الأجهوري يفيد انَّه مركبٌ، حيث قال:

إرادة الله مـــــع التعلـــــق	في أزل قضـــــاؤه فحقّـــــقِ
والقـدر الإيجـاد للأشـيا عـلى	وفـــق معنـــى أراده عـــلا
وبعضهم قد قال: معنى الأول	العلـم مـع تعلـق[2] في الأزل
والقـــدر الإيجـــاد للأمـــور	عـلى وفـاق علمـه المـذكور

فإنَّه على القول الأول جعله مركباً من الإرادة والتعلق، وعلى الثاني جعله مركباً من العلم وتعلقه، وهو تنجيزي قديم على الصحيح.

قلتُ: نعم إلا أنَّه في التحقيق ليس مراداً، وإنَّما مراده هو تعلُّق الإرادة أو العلم فتدبر. وقدره إيجاده على وفق قضائه الذي هو -أي الإيجاد- تعلُّق القدرة عند الأشعري الذي هو حادث -أي متجدد-.

والتكوين، عند الماتريدي، الذي هو صفةُ معنىً ثامنةٌ زائدةٌ على السبعة المشهورة.

- **[قدرة العبد]**

وقدرة العبد: هي العرضُ المقارنُ للفعل في الواقع، فما يظهر من

---

(١) زيادة من ب.

(٢) كذا في ب، وفي أ: تعلقه.

قولهم: قدرة العبد متعلقة بفعله؛ من أنَّها متقدمة على الفعل، ثمَّ تتعلق به، إنَّما هو بحسب التعقل، لا بحسب الواقع، ونفس الأمر، وإلا فهي بحسب ذلك مقارِنَةٌ، ويعبَّرُ عن تلك القدرة بالاستطاعة؛ قال تعالى في ذمِّ الكفار: لا يستطيعون السمع[1].

ولا يقال: إذا كانت مقارنة للفعل، والتكليفُ بالضرورة قبل، الفعل لزم تكليف العاجز، وهو باطل!

لأنَّا نقول: التكليف يعتمد سلامةَ الأسباب والآلات[2]، ويتفرع على أنَّ قدرة العبد مقارنةٌ: أنَّها لا تصلح للضدين، خلافاً لأبي حنيفة، وإلا لزم اجتماع الضدين، وعدمُ[3] مقارنتها، تهافت[4].

واعلم أنَّ ما ذكرناه من أنَّ القدرة مقارنةٌ، هو الذي نصَّ عليه إمام الحرمين، وكثيرٌ من أئمَّة أهل[5] السنة، وهذا الحكم ليس ثابتاً لها من حيث كونُها قدرةً، بل من حيث كونُها عرضاً.

---

(١) كذا في النسخ، وربما يشير المصنف لقوله تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ لَمْ يَكُونُواْ مُعْجِزِينَ فِي ٱلْأَرْضِ وَمَا كَانَ لَهُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ مِنْ أَوْلِيَآءَ يُضَٰعَفُ لَهُمُ ٱلْعَذَابُ مَا كَانُواْ يَسْتَطِيعُونَ ٱلسَّمْعَ وَمَا كَانُواْ يُبْصِرُونَ﴾ [هود: ٢٠]. وقوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ كَانَتْ أَعْيُنُهُمْ فِي غِطَآءٍ عَن ذِكْرِي وَكَانُواْ لَا يَسْتَطِيعُونَ سَمْعًا﴾ [الكهف: ١٠١]، وقوله تعالى: ﴿وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنذِرُونَ * ذِكْرَىٰ وَمَا كُنَّا ظَٰلِمِينَ * وَمَا تَنَزَّلَتْ بِهِ ٱلشَّيَٰطِينُ * وَمَا يَنۢبَغِي لَهُمْ وَمَا يَسْتَطِيعُونَ * إِنَّهُمْ عَنِ ٱلسَّمْعِ لَمَعْزُولُونَ﴾ [الشعراء: ٢٠٨-٢١٢].

(٢) ب: الآلات والأسباب.

(٣) ب: أو عدم.

(٤) ليست في ب. ويوجد بدلها: هي.

(٥) ليست في ب.

ومن أحكام العرض: انعدامُه بنفسه عَقِيْبَ زمَنِ وجوده، وعدمُ بقائه زمانين[1].

وإذا ثبت استحالة بقائها، لزم من ذلك استحالة تقدمها؛ إذ لو تقدمت لعُدِمَتْ حالَ وجود المقدور، فيوجد ضدُّها وهو العجز، فيقع الفعل مقدوراً بالقدرة السابقة، في حال كونه معجوزاً عنه، وهو محال.

- **[القول ببقاء الأعراض هو الصحيح]**

فإن مررت على القول ببقاء الأعراض، وهو الصحيحُ كما سبق، فلا مانع من تقدمها، على أنَّ تقي الدين المقترح قال: يجوز تقدمها ولو قلنا بعدم بقاء العرض، ثمَّ[2] تتجدُد أمثالها، وكلُّها متعلقة بالمقدور؛ إذ ليس من حكمها وجود المقدور، لعدم تأثيرها فيه.

وإذا صحَّ أنَّ اللون يتجدد أمثاله، فالقدرة أيضاً سابقة على الفعل، وتتجدد أمثالها لزمن الوجود، حتى إنَّ الإنسان يحسُّ من نفسه تفرقة، قبل الفعل: بين حركة الارتعاش، وحركة الاختيار، وما ذاك إلا لوجود صفة قبل الفعل متعلقة به.

---

(١) ب: زمنين.

(٢) ب: لم.

قال السنوسي[1]: «والنفس إلى كلام المقترح أميَلُ» اهـ[2].

لكن قد يُناقش: بأنَّ الموجود قبل الفعل الاختيار والإرادة، على ما سنذكره، لا القدرة.

وبالجملة، فقد علمتَ أنَّ قدرة العبد عرضٌ، أي: معنى موجودٌ يصحُّ عقلاً رؤيته بالبصر، إلا أنَّ الله أوجد مانعاً منَعَنا إياها؛ فذلك المانع عاديٌّ، للقاعدة المقررة: أنَّ كلَّ موجود يصحُّ أن يرى، وإن وقع البحث فيه بأمور معروفة في محلها.

- **[ذكر المذاهب في أفعال العبد]**

إذا علمت ذلك كلَّه، فنقول:

أفعال العبد قسمان:

-ضرورية كحركة الارتعاش، واتفق أهل السنة وغيرهم على أنَّها بقضاء الله وقدره، ولا دخل للعبد فيها أصلاً.

واختيارية وهي الغالب[3].

فقالت الجبرية: هي كالأول، لا دخل أيضاً للعبد فيها[1]، فهو مجبور

---

(١) محمد بن يوسف السنوسي بن عمر بن شعيب السنوسي، التلمساني، الحسني (أبو عبد الله) (٨٣٢ - ٨٩٥ هـ) (١٤٢٨ - ١٤٩٠ م) :محدث، متكلم، منطقي، مقرئ، مشارك في بعض العلوم. توفي بتلمسان.

من تصانيفه الكثيرة: مختصر في المنطق، السنوسية الكبرى والوسطى والصغرى، والمقدمات وصغرى الصغرى وشرح على الجزائرية، وغيرها ، وحاشية على صحيح مسلم. إمام مشهور في علم التوحيد والمنطق وغيرها من العلوم والمعارف.

(٢) ب: انتهى.

(٣) ب: الغالبة.

محض، كخيطٍ معلَّق في الهواء مغلوب ظاهراً وباطناً، ولا قدرة له ولا خلق، ولا كسب ولا اختيار، فهو بمنزلة الجمادات.

وهذا باطل بداهة، للفرق الضروري بين حركة البطش وحركة الارتعاش، ولأنَّه لو لم يكن له مدخل أصلاً، لما صحَّ تكليفه، ولا استحقاقه العقاب والثواب والمدح والذم، ولا إسناد الأفعال التي تقتضي سابقة القصد والاختيار إليه[٢]، على سبيل الحقيقة مثل: (صلى) و(صام)، بخلاف: (طال الليل)، و(ابيضَّ الثوب)، ونحوهما.

والقول بأنَّ استحقاق المدح والذم لمجرد المحلية، كما يكون على الجمال والقبح، وأنّ الثواب والعقاب من الله لا يحتاجان للميَّة، مصادم للنصوص الشرعية نحو: ﴿جَزَآءَۢ بِمَا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ ﴾[السجدة:١٧]،﴿ هَلۡ جَزَآءُ ٱلۡإِحۡسَٰنِ إِلَّا ٱلۡإِحۡسَٰنُ ﴾[الرحمن: ٦٠]،﴿فَمَن شَآءَ فَلۡيُؤۡمِن وَمَن شَآءَ فَلۡيَكۡفُرۡ ﴾[الكهف:٢٩].

وقالت الفلاسفة: أفعال العبد الاختيارية بقدرة العبد على سبيل الإيجاب وامتناع التخلف.

- **[الكلام على مذهب الجويني في الأفعال]**

ونسبه الخياليُّ[٣] أيضاً للرواية عن إمام الحرمين.

---

(١) ب: لا دخل للعبد فيها أصلاً.

(٢) ب: عليه.

(٣) أحمد بن موسى الخيالي، شمس الدين (٨٢٩ - ٨٦١ هـ = ١٤٢٥ - ١٤٥٨ م): فاضل، محقق في العلوم العقلية، كان مدرسا بالمدرسة السلطانية في بروسة (بتركيا) ثم في أزنيق. وتوفي بهذه. له كتب منها (حاشية على شرح السعد على العقائد النسفية)

والذي في شرح الكبرى عنه[1] أنَّ القدرة الحادثة تؤثر في وجود الفعل على أقدار قدرها الباري تعالى.

ونقل الخيالي أيضاً عن الأستاذ[2] أنَّه موجود بالقدرتين معاً.

ونقل في شرح الكبرى عنه، وعن القاضي[3] أنَّ: القدرة القديمة تؤثر

و(حواش على أوائل شرح التجريد للطوسي)، وشرح نونية خضر بك في علم التوحيد.

(١) ب: عنه وعن القاضي.

(٢) الأستاذ الإمام أبو إسحاق الإسفراييني أحد من بلغ حد الإجتهاد لتبحره في العلوم واستجماعه شرائط الإمامة من العربية والفقه والكلام والأصول ومعرفة الكتاب والسنة، رحل إلى العراق في طلب العلم وحصل ما لم يحصله غيره، وأخذ في التدريس والتصنيف والإفادة، وكان ذا فنون بالغا في كل فن درجة الإمامة، وكان طراز ناحية الشرق فضلا عن نيسابور وناحيته التي كان منها، ثم كان من المجتهدين في العبادة المبالغين في الورع والتَّحَرُّج.

قال الذهبي: الإمام العلامة الأوحد الأستاذ أبو إسحاق الإسفراييني، الأصولي الشافعي الملقب ركن الدين، أحد المجتهدين في عصره وصاحب المصنفات الباهرة. ارتحل في الحديث، وأملى مجالس وقع لي منها.

ومن تصانيفه: كتاب جامع الخلي في أصول الدين والرد على الملحدين في خمس مجلدات، وبنيت له بنيسابور مدرسة مشهورة، توفي بنيسابور يوم عاشوراء من سنة ثماني عشرة وأربعمائة.

(٣) الباقلاني [٣٣٨ -٤٠٣ هـ / ٩٥٠ -١٠١٣ م] محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر، أبو بكر الباقلاني: متكلم، فقيه، قاض، من كبار علماء الكلام، انتهت إليه الرياسة في مذهب الأشاعرة. ولد ونشأ في البصرة، وتعلم ببغداد. استدعاه عضد الدولة إلى شيراز لمجادلة المعتزلة، فتغلب عليهم. وبقي معه إلى أن دخلا بغداد، فعاش فيها. ثم وجهه سفيرا عنه إلى ملك الروم في القسطنطينية فكانت له فيها مناظرات مع علماء النصرانية بين يدي الملك، فتغلب عليهم أيضا. واشتغل بالتدريس العام، ثم لأبناء عضد الدولة. وولي قضاء الثغر مدة. توفي ببغداد. من كتبه : التمهيد، والإنصاف، والأئمة الأربعة، وهداية المسترشدين، إعجاز القرآن، وغيرها كثير.

في وجود الفعل، والحادثة في أخصِّ وصفِه: من كونه صلاة أو غصباً أو سرقة إلى، غير ذلك.

قال السنوسي: والذي أقطع بهِ مِنْ غير تردد، تنـزيه هؤلاء الأئمة عمَّا، نقل عنهم[1].

- **[مذهب القدرية في الأفعال]**

وقالت القدرية مجوس هذه الأمة: قدرة العبد أثرت في أفعاله على وفق اختياره.

ورُدَّ بقيام الدليل على عموم قدرته تعالى وإرادته.

قالوا: تعلّق قدرة العبد[2] وإرادته بالفعل، منَعَ مِنْ تعلّق قدرته وإرادته تعالى بالفعل، ولا يلزم العجز لأنَّه تعالى قادر على إيجاد الفعل، بأن يسلب من عبده القدرة عليه والإرادة له.

قلنا: اعترفتم بالعجز ما لم يسلب، وجعلتم الأضعف يمنع الأقوى[3]، على أنَّ السلب عندكم لا يجوز بمقتضى وجوب الأصلح.

وربما تمسكوا بأنَّه لو كان خالقاً لأفعال العباد، لكان هو القائمَ والقاعدَ والآكل والشاربَ إلخ...

---

(١) الصحيح أن للإمام الجويني طريقتين في هذه المسألة، الطريقة الأولى ذكرها في كتاب الإرشاد وهو ما يعول عليه السنوسي والسعد في شرح المقاصد وغيرهما، والطريقة الثانية هي ما ذكرها في كتاب النظامية، ونقله عنه الإمام الرازي في نهاية العقول وكذلك الآمدي في أبكار الأفكار، وغيرهما كما بينته في تعليقاتي على رسالة الشيخ خالد النقشبندي المسماة بالعقل الجوهري. فلتراجع. ولكن الصحيح أن هذا الرأي ليس موافقا لرأي المعتزلة، ولا لرأي الفلاسفة كما يوهم ظاهر كلام بعض العلماء والباحثين المعاصرين.

(٢) ليست في ب.

(٣) صورة هذه العبارة كلها في ب: «اعترفتم بمنع الأقوى».

وهذا جهل عظيم، لأنَّ المتصف بالشيء من قام به ذلك الشيء لا من أوجده، أولا يرون أنَّ الله هو الخالق للسواد ولا يتصف به؟! وغير ذلك.

وربما يتمسك بقوله تعالى: ﴿فَتَبَارَكَ ٱللَّهُ أَحْسَنُ ٱلْخَٰلِقِينَ﴾ [المؤمنون:١٤]، ﴿وَإِذْ تَخْلُقُ مِنَ ٱلطِّينِ كَهَيْـَٔةِ ٱلطَّيْرِ بِإِذْنِى﴾[المائدة: ١١٠].

والجواب: أنَّ الخلق هنا بمعنى التقدير الكسبيّ، على ما يتضح، مع ما في الأول من التغليب.

أو المراد: لو فَرَضَ خالقين.

- **[الاحتجاج بأنه لو لم يكن مؤثراً لم يجز تكليفه]**

قالوا: لو[1] لم يكن مؤثراً في فعله، لكان له حجة بأنَّه لا يستحقُّ عقاباً.

قلنا: هو لازم حتى على مذهبكم، لأنَّ القدرة ودواعي الفعل من إرادة وشهوة وغير ذلك، ممَّا يجب معه الفعل، ولا بدَّ أوجدها الله تعالى[2] فيه، فيكون مجبوراً، نعم، له كسبٌ واختيارٌ ظاهريٌّ على ما سنذكره.

[المذهب الحقُّ في المسألة، وهل من شأن القدرة الحادثة التأثير؟]

وبالجملة، فالحقُّ الذي فيه النجاة: مذهب الأشعري والجماعة: أنَّ أفعال العبد مخلوقة لله تعالى، قال تعالى[3]:﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [الصافات:٩٦].

---

(١) ليست في ب.

(٢) زيادة من ب.

(٣) زيادة من ب.

وليس لقدرته الحادثة إلا المقارنة، فهو ظاهر في أنَّ القدرة الحادثة ليس من شأنها التأثير.

وفي كلام الآمديّ[1] أنَّ مِنْ شأنها التأثير، وعدمُ تأثيرها إنَّما هو لوقوع متعلقها بقدرة الله تعالى.

وفي كلام صاحب التبصرة: أنَّ القدرة الحادثة علّةٌ للفعل.

والجمهور: على أنَّها شرطٌ لأداء الفعل لا علة.

واعترض بعض المتأخرين: بأنَّ القدرة الحادثة لا دخل لها عند أصحابنا في وجود الأفعال أصلاً، فحينئذ لا يظهر فرق من حيث عدم التأثير، بين كونها علة أو شرطاً.

---

(١)علي بن أبي علي بن محمد بن سالم الثعلبي الإمام أبو الحسن سيف الدين الآمدي (٥٥١-٦٣١هـ=١١٥٦-١٢٣٣م)، الأصولي المتكلم أحد أذكياء العالم، ولد بعد الخمسين وخمسمائة بيسير بمدينة آمِدَ، وقرأ بها القرآن وحفظ كتاباً في مذهب أحمد بن حنبل، ثم قدم بغداد فقرأ بها القراءات أيضاً، ثم انتقل إلى مذهب الشافعي، وتفنن في علم النظر وأحكم الأصلين والفلسفة وسائر العقليات وأكثر من ذلك.

ثم دخل الديار المصرية، وتصدر للإقراء وأعاد بدرس الشافعي، وتخرج به جماعةٌ ثم وقع التعصُّبُ عليه فخرج من القاهرة مستخفياً، وقدِم إلى حماة، فأقام بها ثم قدِم دمشق ودرّس بالمدرسة العزيزية، ثم أخِذَت منه وبدمشق توفي. وحمل عنه الأذكياء العلمَ أصولاً وكلاماً وخلافاً. وصنف كتاب الأبكار في أصول الدين والإحكام في أصول الفقه، ومنائح القرائح، وتصانيفه فوق العشرين تصنيفاً كلها منقّحة حسنة.

ويُحكى أن شيخ الإسلام عز الدين ابن عبد السلام قال: ما سمعتُ أحداً يلقي الدرس أحسن منه. وقال: ما علِمنا قواعدَ البحث إلا من سيف الدين الآمدي. وقال: لو ورد على الإسلام متزندقٌ يُشكِّكُ، ما تعيَّن لمناظرته غير الآمدي؛ لاجتماع أهليَّة ذلك فيه.

والآمدي: بالهمزة الممدودة والميم المكسورة وبعدها دال مهملة، هذه النسبة إلى آمد، وهي مدينة كبيرة في ديار بكر مجاورة لبلاد الروم. [انظر: الطبقات الكبرى، وفيات الأعلام، والأعلام]

وأجاب: بأنَّ (المراد بالعلة والشرط العاديان الظاهريان، كإمساس النار علةٌ، للإحراق ويُبسُ الملاقي شرطٌ[1] له. هذا هو المنقول؛ ولكنَّ الظاهر أنَّ الذي يُعَدّ سبباً أوشرطاً في تأثير المؤثر ليس هو القدرة، بل إرادة العبد.

بيانه: أنَّ العبد إذا توجهت إرادته لفعل من أفعاله، كالصلاة، أوجد الله في العبد شيئين مقترنين:

أحدهما: فعله بالمعنى الحاصل بالمصدر؛ أي حركاته وسكناته.

والثاني: قدرته المتعلقة بفعله تعلُّق مقارنة. وتعلُّقها المذكور هو فعله بالمعنى المصدري.

فالسبب هو[2] توجه إرادة العبد، والمسبَّب شيئآن وجوديان أوجدهما المولى تعالى[3] مقترنين، وهما فعل العبد وقدرته، فلا يناسب حينئذ جعلُ أحدهما علةً أو شرطاً للآخر.

وإنَّما السبب والشرط[4] في إيجاد المؤثر لهما إرادةُ العبد، لكنَّه عاديٌّ لا عقليٌّ؛ فإذا قصد العبد فعلَ الخير، خلق الله فيه قدرةَ فعل الخيرِ، وخلقَ الخير معها، وإن قصد فعل الشرَ، خلق الله تعالى[5] فيه قدرةَ فعل الشر (وخلقَ الشر معها، فكان هو المانع[6] لقدرة فعل الخير بقصده فعلَ الشرِّ، فيستحقُّ الذمّ.

(١) ب: شرطاً.

(٢) زيادة من ب.

(٣) زيادة من ب.

(٤) ب: أو الشرط.

(٥) زيادة من ب.

(٦) ب: المفوت.

[ما السبب في إرادة العبد؟]

إن قلتَ: قد علمنا[1] ممَّا تقدم أنَّ إرادة العبد سبب في خلق قدرته وفعله، وما[2] السبب في إرادته؟

قلتُ: قال بعض المحققين: وأمَّا صرف إرادة العبد، وجعلها متعلقةً بالفعل، فليس بخلق الله عزَّ وجل، حتى يلزم الجبرُ، بل هو صفة نفسية ثابتةٌ لها بذاتها[3]؛ فإنَّها صفةٌ من شأنها التخصيصُ، كإرادة الله تعالى[4] وكونُها هي مخلوقةً لله تعالى[5]، لا يلزم منه الجبرُ، كما أنَّ صدور إرادته تعالى عن ذاته بالإيجاب على ما نحى إليه[6] الرازيُّ[7] ومن تبعه في

(١) ب: علمت.

(٢) ب: وأما.

(٣) ب: لذاتها.

(٤) زيادة من ب.

(٥) زيادة من ب.

(٦) ب: عليه.

(٧) محمد بن عمر بن الحسين بن الحسن بن علي التيمي البكري، أبو عبد الله، فخر الدين الرازي [٥٤٤-٦٠٦هـ/ ١١٥٠-١٢١٠م]. الإمام المفسر المتكلم، أوحد زمانه في المعقول والمنقول وعلوم الأوائل: لقب بشيخ الإسلام. وهو من ذرية أبي بكر الصديق، أصله من طبرستان، ولد في الري، وإليها نسبته. ويقال له ابن خطيب الري نسبة إلى والده الإمام ضياء الدين عمر الذي كان من أعاظم العلماء والمتكلمين من أهل السنة وعليه تخرج ولده الإمام الرازي. رحل إلى خوارزم وما وراء النهر وخراسان، وأتقن علوماً كثيرة وبرز فيها. وكان شافعيا أشعريا، ناظر المعتزلة، واشتغل بالتدريس في الحيرة. وردَّ على الفلاسفة، والمجسمة، والمعتزلة، وغيرهم من الفرق المخالفة لأهل السنة. وتعصب عليه الناس وكادوا له في حياته وبعد مماته، واشتغل المجسمة والكرامية بكراهيته وحشد الناس ضده وضد طريقته لعظم ما كشف من مفاسدهم.

له مصنفات كثيرة أقبل الناس عليها في حياته يتدارسونها. وتوفي في هراة.

من كتبه: تفسير مفاتيح الغيب، من أعظم كتب التفسير، ونهاية العقول في دراية

الصفات، لا ينافي كونَه فاعلاً مختاراً بالاتفاق). اهـ[1].

أقول: لكن في التحقيق، هذا لا يخلِّصُهُ من الجبر الباطنيِّ؛ فإنَّ الإرادة وجميع دواعي الفعل المتوفرة على وجوده، بخلقه تعالى كما سبق)[2].

ولذلك قال السنوسي: وممَّا يبطل مذهبَ المعتزلة؛ أنَّ ما فروا[3] منه لازم لهم، وإن قالوا: إنَّ القدرة الحادثة هي المؤثرةُ في الأفعال الاختيارية! وذلك أنَّهم وافقوا على أنَّه جلَّ وعلا هو الخالق للقدرة الحادثة، والداعي للفعل من الشهوة فيه، وقوة تصميم العزم عليه، ونحو ذلك من أسباب الفعل. وإذا كانت أسباب وجود الفعل كلُّها من الله، والفعلُ معها[4] واجبٌ لا يمكن تركه، فصار إذاً[5] هذا العبد: الله تعالى هو الذي ألجأه إلى ذلك الفعل، بأن خلقَ الله أسبابه، وما يتوقف عليه، بحيث لا يجد مع تلك الأسباب انفكاكاً عن الفعل.

الأصول في علم الكلام من أهم كتب أهل السنة، والأربعين في أصول الدين، ومعالم أصول الدين في علم الكلام وأصول الفقه، والمحصول في علم الأصول، والمنتخب في أصول الفقه. والمباحث المشرقية، وشرح الإشارات والتنبيهات، وشرح حكمة العين، وغيرها كثير.

(١) ب: انتهى.

(٢) ما بين القوسين، من قوله (وخلق الشر معها) إلى هنا، جاء في ب بعد قوله (انفكاكا عن الفعل) التالية.

(٣) ب: قرروا.

(٤) ب: والفعل منها.

(٥) مرسومة في المخطوطتين بالألف، ويمكن رسمها : إذن.

- **[الحقُّ: العبد مجبور في صورة مختار]**

فالحق قول الأشعري: إنَّ العبد مجبور في قالب مختار، الذي هو توسط بين الجبر المطلق، ومذهب الاعتزال.

ولا ضرر في الجبر الباطني مع الاختيار والكسبِ الظاهري، على ما نبين.

وإلى هذا المذهب تشيرُ النصوص القرآنية والسنة ؛ ألا ترى قوله تعالى[1]: ﴿لِمَن شَآءَ مِنكُمۡ أَن يَسۡتَقِيمَ ❊وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ الآية [التكوير:٢٨-٢٩]،[2]﴿يُضِلُّ مَن يَشَآءُ وَيَهۡدِي مَن يَشَآءُ﴾ [النحل: ٩٣]. وقوله عليه الصلاة والسلام: «لن يدخل أحدكم منكم[3] الجنة بعمله»[4]، «اعملوا فكلٌّ ميسر لما خلق له»[5].

---

(١) ليست في ب.

(٢) هنا زيادة في ب: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾، وقد أثبتنا نص الآيتين كما في المصحف الشريف.

(٣) زيادة من ب.

(٤) رواه أحمد في مسنده، برقم ٧٥٧٧، وصححه أحمد شاكر.

وهو في البخاري برقم ٦٠٩٨ عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: (لن ينجي أحداً منكم عملُه) . قالوا: ولا أنت يا رسول الله ؟ قال: «ولا أنا إلا أن يتغمدني الله برحمة، سددوا وقاربوا، واغدوا وروحوا، وشيء من الدلجة، والقصدَ القصدَ تبلغوا».

ورواه الإمام مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن رسول الله ﷺ أنه قال:«لن ينجي أحد منكم عمله. قال رجل: ولا إياك يا رسول الله. قال: ولا إياي إلا أن يتغمدني الله منه برحمة، ولكن سددوا».[باب لن يدخل أحد الجنة بعمله بل برحمة الله تعالى، رقم ٢٨١٦].

(٥) رواه البخاري في صحيحه برقم ٤٦٦٦ عن علي رضي الله عنه قال: كان النبي ﷺفي

وعليه محققو الظاهر، وإليه يشير كلام أهل الباطن.

قال العارف بربه[1] سيدي إبراهيم الدسوقي[1]: (من نظر إلى

جنازة، فأخذ شيئا فجعل ينكت به الأرض فقال: (ما منكم من أحد إلا وقد كتب مقعده من النار ومقعده من الجنة). قالوا يا رسول الله أفلا نتكل على كتابنا وندع العمل؟ قال: (اعملوا فكل ميسر لما خلق له أما من كان من أهل السعادة فييسر لعمل أهل السعادة وأما من كان من أهل الشقاء فييسر لعمل أهل الشقاوة . ثم قرأ: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَاتَّقَىٰ * وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَىٰ﴾) . الآية.

وفي لفظ مسلم عن علرضي الله عنه قال: كان رسول الله ﷺ ذات يوم جالساً وفي يده عود ينكت به، فرفع رأسه، فقال: ما منكم من نفس إلا وقد علم منزلها من الجنة والنار. قالوا: يا رسول الله! فلم نعملُ؟ أفلا نتكل؟ قال: لا، اعملوا فكل مُيَسَّرٌ لما خلق له، ثم قرأ﴿ فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَاتَّقَىٰ * وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَىٰ ﴾إلى قوله: ﴿فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْعُسْرَىٰ﴾.

ورواه الترمذي برقم ٢٢١٩ عن علي قال : بينما نحن مع رسول الله ﷺ وهو بنكث في الارض إذ رفع رأسه إلى السماء ثم قال : ما منكم من أحد إلا قد علم (قال: وكيع إلا قد كتب) ومقعده من النار ومقعده من الجنة ، قالوا : أفلا نتكل يا رسول الله ؟ قال : لا اعملوا فكل ميسر لما خلق له) . قال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح.

ورواه أبو داود في سننه برقم ٤٦٩٤ عن علي عليه السلام قال: كنا في جنازة فيها رسول الله ﷺ ببقيع الغرقد، فجاء رسول الله ﷺ، فجلس ومعه مِخْصرة (عصا خفيفة)، فجعل ينكت بالمخصرة في الأرض، ثم رفع رأسه فقال: «ما منكم من أحد ما من نفس منفوسة إلا قد كتب الله مكانها من النار أو [من] الجنة إلا قد كتبت شقية أو سعيدة». قال: فقال رجل من القوم: يا نبي الله! أفلا نمكث على كتابنا، وندع العمل فمن كان من أهل السعادة ليكونن إلى السعادة، ومن كان منا من أهل الشقوة ليكونن إلى الشقوة؟ قال:«اعملوا فكل ميسر [لما خلق له]، أما أهل السعادة فييسرون للسعادة، وأما أهل الشقوة فييسرون للشقوة» . ثم قال نبي الله ﷺ: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَاتَّقَىٰ * وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَىٰ * فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْيُسْرَىٰ * وَأَمَّا مَنْ بَخِلَ وَاسْتَغْنَىٰ * وَكَذَّبَ بِالْحُسْنَىٰ * فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْعُسْرَىٰ﴾.

(١) ب: قال العارف بالله سلطان الأولياء إبراهيم الدسوقي.

الخلق بعين الحقيقة عذرهم، ومن نظر إليهم بعين الشريعة مقتهم)[2].

ثمَّ ظاهر ما قدمناه لك:أنَّ إرادة العبد سابقة على قدرته وفعله، وهو كذلك.

• [حاصل المسألة]

والحاصل:أنَّ فعل العبد، أي: الذي هو بالمعنى الحاصل بالمصدر، مقارن لقدرته زمناً[3] مسبوق بها تعقلاً.

وأمَّا إرادته لذلك الفعل، فهو مسبوق بها زمناً[4] وتعقلاً؛ فهي وإن كانت من الأعراض التي لا تبقى زمانين، إلا أنَّه لا يضرُّ سبقها للفعل هذا كلّه، أفاده المحققون.

إن قلتَ: نحو صلاة الظهر مثلاً، فعلٌ واحد، أو أفعال متعددة؟

قلتُ: هو فعل واحد شرعاً، لكنَّه في نفسه أفعال متعددة بقُدَر متعددة؛ إذ القدرة عرَضٌ، والعرض لا يبقى زمانين على ما سبق، فالجزء الأول من حركات الصلاة، يوجده الله تعالى مع قدرة من العبد، ثمَّ ينتفي ذلك الجزء، فتنتفي معه قدرته، ويوجد الله تعالى الجزءَ الثاني مع قدرة أخرى. وهكذا الحال لو حرَّك شخص جسده عضواً عضواً، فلكلّ حركةِ عضوٍ قدرةٌ قائمة بذلك العضوِ مقارنة لحركته لا بجميع الجسد.

---

(١)إبراهيم بن محمد بن عبد الرحمن الدسوقي الصوفي العارف بالله تعالى(ت٩١٩ هـ/ ١٥١٤ م). له الحزب الكبير. وله كرامات، وطريقته مشهورة.

(٢) ب: من نظر إلى الخلق بعين الشريعة مقتهم، ومن نظر إليهم بعين الحقيقة عذرهم.

(٣) ب: زماناً.

(٤) ب: زماناً.

وأمَّا الإرادة فهي: صفة واحدة متعلقة بالفعل المتحد شرعاً، المتعدد واقعاً، لما عُلم انَّ الصلاة حركات متعددة[1]، وسكنات متعددة، كلُّ واحدة بقدرة مقارنة لها.

فإن قلتَ: لم قلتَ إنَّ القدرة تتعدد دون الإرادة، فجعلتها واحدة؟

- **[الإرادة مسبوقة بالعلم التصوري لا التصديقي]**

قلتُ: تعلُّق الإرادة مسبوق بتعلّق العلم أي التصوري، ويستحيل أن يكون علم العبد متعلقاً بحركات صلاته تفصيلاً؛ فهو إنَّما تعلق بصلاته إجمالاً، ثمَّ يكون القصد على ذلك الإجمال، فيكون قصداً واحداً متعلقاً بتلك الصلاة على إجمالها، بدون إدراك لكمية[2] الحركات حركة بعد حركة.

وإنَّما فسرنا العلم بالتصوريِّ، لأنَّ العلم التصديقي مسبوق بتعلّق الإرادة،فقولهم: تعلّق الإرادة تابع لتعلّق العلم، أي التصوريِّ، لا التصديقيِّ، كما هو معلومٌ.

- **[النية والإرادة]**

ثمَّ ظهرت وقفة؛ وهي أنَّ النية من قبيل الإرادات؛ لأنَّها قصد الشيء مقترناً بفعله، وقد علمتَ أنَّ تعلّق الإرادة[3] سابق على تعلّق القدرة، وعلى وجود الفعل زمناً، فيلزم أن يكون الجزء الأول من الصلاة غيرَ

(١) ليست في ب.

(٢) غير مقروءة في ب.

(٣) كذا في ب، وفي أ: أفرادة.

مراد، لأنَّ زمن الإرادة زمنَ أولِ فعل، مع أنَّ ذلك الجزء -وهو الحركة الأولى- فعلٌ وقع مع قدرة حادثة، وكلُّ ما هو كذلك فهو مسبوق بإرادة حادثة.

وكلُّ ذلك على أن العرض لا يبقى زمانين[1].

أمَّا على مقابله، وهو التحقيق كما سبق، فقدرة واحدة، وتوجد[2] للكلّ، فتأمَّل.

- **[ما الذي يكلف به العبد: المعنى المصدري أو الحاصل بالمصدر؟]**

إن قلتَ: قد تبين ممَّا سبق أنَّ للعبد فعلاً بالمعنى المصدري، وفعلاً بالمعنى الحاصل بالمصدر، فأيهما المكلَّف به؟

قلتُ: المكلَّف به بالمعنى[3] الحاصل بالمصدر، أعني: الحركات والسكنات، على ما هو التحقيق عندهم، وإن كان التكليف به من حيث كسبُه الذي[4] هو تعلُّق القدرة به، الذي هو بالمعنى المصدري، إلا أنَّه لَّما كان الموجود خارجاً هو الأول، جعلوه مصبَّ التكليف، بخلاف الثاني، فإنَّه أمر اعتباري.

---

(١) ليست في ب.

(٢) ب: وتوجه.

(٣) أ: المعنى.

(٤) ب: أي.

- **[الكسب يطلق على تعلق القدرة]**

ثمَّ الكسب يطلق بمعنى المكسوب، وهو الفعل بالمعنى الحاصل بالمصدر، وعلى تعلّق القدرة، الذي هو جهة مدخلية العبد في الفعل، وليس هو من التأثير في شيء، بل هو مجرَّد مقارنة قدرته له، نعم تسند الأفعال حقيقة في الظاهر بناء عليه.

- **[فعل العبد تتعلق به قدرتان]**

والحاصل أنَّ فعل العبد تعلّقت به قدرتان:

إحداهما:[1] قدرة المولى، وتعلُّقها تعلُّق تأثيرٍ، ويقال له خلقٌ.

والثانية: قدرة العبد، وتعلُّقها تعلُّق مقارنة، ويقال له كسبٌ.

- **[الفرق بين الخالق والمكتسِب]**

والفرق بين الخالق والمكتسِب:

-أنَّ الخالق لا يحتاج لآلة، والمكتسِب[2] يحتاج لها.

-والكاسب يقع الفعل في محلّ قدرته، والخالق يقع منه الفعل لا في محلّ قدرته.

-والكاسب لا يستقلُّ بالفعل عن الخالق، بخلاف العكس.

---

(١) ب: أحدهما.

(٢) ب: والكاسب.

- **[التولد في الكسب والتولد في الإيجاد والاختراع]**

إن قلتَ: إذا حرك إنسان يده فقطع عضو شخص، فالقطع ليس مكسوباً [له][1] لكونه ليس في محلّ القدرة، وإنَّما المكسوب[2]: الحركات والسكنات التي يقدر العبد على تركها. وأمَّا القطع فلا يقدر على دفعه بعد الحركة. وإذا لم يكن مكسوباً له فكيف يؤاخذ به؟

قلتُ[3]: لأنَّه ناشئ عن فعله وكسبه.

إن قلتَ: هذا اعتزال وقول بالتولد.

قلتُ: التولد الاعتزاليُّ هو التولدُ في الإيجاد والاختراع، كقولهم إنَّ العبد أوجد الحركة مباشرة، والقطعَ تولَّداً. وما قلناه تولدٌ في الكسبِ، ولا محذورَ فيه.

- **[التحقيق أن الكسب: تعلق الإرادة لا تعلق القدرة، ولا مجموعهما]**

وما علمته من أنَّ الكسب تعلُّق القدرة، هو ما[4] نصَّ عليه السنوسي وغيره، ولكن إذا كان السبب الأصلي هو: تعلُّق الإرادة، على ما علمتَ آنفاً، فالأنسب أنَّه هو الكسب، [لا تعلق القدرة][5].

---

(١) أ: «ليس مكسوباً لكونه». وفي ب: «ليس مكسوبا لهم لكونه». فزدنا (له) لزيادة الإيضاح.

(٢) كذا في ب، وفي أ: الكسب.

(٣) ب: قلنا:

(٤) ب: وما علمته من أن الكسب هو تعلق القدرة، نصّ عليه السنوسيّ وغيره.

(٥) زيادة من ب.

ولذلك قال ابن العربي[1] **في الفتوحات المكيَّة**: (الكسب تعلُّق إرادة الممكن بفعل ما دون غيره، فيتوجه الاقتدار الإلهيُّ عند ذلك التعلق، فيسمّى ذلك كسبَ المكلَّف).

وأطلق السعد[2] الكسبَ على مجموع التعلُّقين فقال: «وتحقيقه أنَّ

---

(١) الشيخ الأكبر ابن عربي [٥٦٠ - ٦٣٨ هـ / ١١٦٥ - ١٢٤٠ م]، محمد بن علي بن محمد بن أحمد بن عبد الله الحاتمي الطائي الأندلسي، أبو بكر، المعروف بمحيي الدين بن عربي: صوفي، عرف بمذهبه في وحدة الوجود. ولد في مرسية بالأندلس، ودرس الفقه والحديث باشبيلية، وسمع بقرطبة، وقام برحلة، فدخل بجاية - بالمغرب الأوسط - ومصر والحجاز والشام وما بين النهرين وبلاد الروم. وأنكر عليه أهل مصر آراءه، فعمل بعضهم على إراقة دمه، وحبس، فسعى في خلاصه أبو الحسن علي بن أبي نصر فتح البجائي (وكان من أكابر فقهاء المالكية في وقته) فنجا. ثم استقر في دمشق، وتوفي بها، ودفن بسفح قاسيون. وكان ظاهري المذهب في العبادات، وله اعتقادات بددها في أثناء كتبه المختلفة أنكرها عليه كثير منالناس، ونسب إلى الحلول والاتحاد، ولكنه لا يقول بذلك بل بوحدة الوجود، وممن شنع عليه العلاء البخاري، والبقاعي، وممن نفى عنه ذلك الفيروزآبادي، والسيوطي.
وفيه سئل الشيخ القوري عن ابن عربي فقال: اختلف الناس بين مكفر ومقطب والأولى الوقوف. ونقل ذلك عن الشيخ القوري الشيخ زروق في قواعد التصوف وفي غيره من كتبه.
وله كتب كثيرة عظيمة الأثر، اختلف الناس فيها، من أهمها الفتوحات المكية، وفصوص الحكم، والوصايا، ورسائله كثيرة جدا.

(٢) سعد الدين التفتازاني (٧١٢-٧٩١هـ) وأخذ عن القطب والعضد وغيرهما، وتقدم في الفنون، واشتهر ذكره وطار صيته وانتفع الناس بتصانيفه.
من كتبه: حاشية على شرح العضد على المختصر الأصولي، وشرح التلخيص المختصر والمطول، وشرح على المفتاح وحاشية على التوضيح شرح التنقيح اسمها التلويح وهي من أعظم ما كتب في أصول الفقه، وحاشية على الكشاف، لم يتمها، وله شرح العقائد النسفية، كتاب معتمد، وتهذيب المنطق والكلام، والمقاصد وشرحها في علم الكلام، وشرح الشمسية، وغير ذلك، مات بسمرقند.

صرف العبد قدرتَه وإرادته إلى الفعل كسب، وإيجادَ الله تعالى الفعل خلق»[1].

ولكنَّ التحقيق إنَّما هو صرف الإرادة فقط؛ ومعنى صرف القدرة: جعلها متعلّقة بالفعل، وذلك الصرف يحصل بسبب تعلّق الإرادة بالفعل، أي إنَّ تعلق الإرادة يصير سبباً عادياً لأنْ يخلق الله في العبد قدرة متعلّقة بالفعل، وأمَّا اختيار العبد فهو تعلُّق إرادته.

من تلامذته: الإمام علاء الدين البخاري، والعلامة الشرواني، وجلال الدين يوسف، وحسن بن علي بن محمد الأبيوردي حسام الدين. ومحمد بن عطاء الله بن محمد بن أحمد بن محمود الإمام العلامة قاضي القضاة. حيدر بن محمد الخوافي العالم المولى برهان الدين الهروي، محمد بن احمد الخضري، الكاشي (شمس الدين).

قال ابن خلدون في مقدمته مشيرا إلى مكانة السعد: «وبقي بعض الحضارة في ما وراء النهر لما هناك من الحضارة بالدولة التي فيها فلهم بذلك، حصة من العلوم والصنائع لا تنكر. وقد دلنا على ذلك كلام بعض علمائهم من تآليف وصلت إلينا إلى هذه البلاد وهو سعد الدين التفتازاني. وأما غيره من العجم فلم نر لهم من بعد الإمام ابن الخطيب، ونصير الدين الطوسي كلاماً يعول على نهايته في الإصابة».

(١) هذا كلام الإمام السعد في شرح النسفية مسألة خلق الأعمال والكسب، وعلق عليه العلامة الجندي فقال: «صرف الإرادة جعلها متعلقة بالفعل، وعنه ينشأ صرف القدرة، ويترتب على ذلك أن يخلق الله تعالى صفة متعلقة بالفعل مقارنة له هي القدرة والاستطاعة، ولا محذور لأن تقدم الشيء باعتبار ذاته لا ينافي تأخره بحسب وصفه، كما يقول رماه فقتله، فإن الرميَ باعتبار إفضائه إلى الموت يكون قتلاً، وذلك عند تحقق الموت. وزعم بعضهم أن صرف القدرة : قصد استعمالها، وقال هو غير القصد. وردَ بأن قصد الاستعمال يقتضي أن توجد القدرة، ولا تستعمل، فلا تكون مع الفعل، كما هو مذهب من يقول بحدوثها عند قصد الفعل» [انظر حاشيته مع مجموعة الحواشي البهية على شرح العقائد النسفية، ص١٤٩].

• [الفرق بين الإرادة والاختيار]

نعم قيل: فرقٌ بين الإرادة والاختيار، لأنَّ الإرادة تتعلَّق بالمراد، والاختيار به مع ملاحظة ما للطرف الآخر، فكأن المختار ينظر إلى الطرفين، ويميل إلى أحدهما، والمريد ينظر إلى الطرف الذي يريده ولو ابتداء، فمع كلّ اختيار إرادة ولا عكس[1]، لانفرادها في ملاحظة الطرف الواحد ابتداء.

وقولنا: (ويميل إلى أحدهما) أي ويقصد أحدهما.

وقولنا: (ينظر إلى الطرفين) أي يدرك الطرفين.

فإن قلت: فعلى هذا، لا يكون ملاحظ الطرف الآخر الموجه[2] القصد إليه فاعلاً مختاراً، مع انَّه فاعل مختار قطعاً.

قلتُ: لعلَّ هذه التفرقة بالنظر للغة، لا للاصطلاح، وإلا فهو فاعل مختار قطعاً.

فتدبر[3]).اهـ.

• [هل يكون الكسب بلا اختيار]

قال في شرح الكبرى: وقد يكون الكسب بغير اختيار؛ وذلك حيث يقع الفعل مع الذهول، أو الغفلة، ومع ذلك يحصل الفرق بينه وبين [حركة الاضطرار][4]، فالمكتسب أعمُّ من المختار، كما بينه المقترح في

---

(١) ب: فحينئذ فكل اختيار إراده، وليس كل إرادة اختيار، لانفرادها.

(٢) ب: الموجد القصد.

(٣) ليست في ب.

(٤) كذا في ب، وفي أ: وبين اضطراري.

شرح إرشاد إمام الحرمين) اهـ[1] بالمعنى.

وهو على المشهور في الكسب.

أمَّا على ما قلناه من: أنَّ الكسب تعلُّق الإرادة، فليس ذلك مكتسباً، فمن ثمَّ لا يكلَّف به، فهو كفعل المجنون والنائم.

والضمانُ به؛ لأنَّ الضمان من قبيل خطاب الوضع، لا التكليف على ما هو موضَّح في محلّه[2].

- **[الجزء الاختياريّ]**

وأمَّا الجزء الاختياريُّ: فهو منسوب للاختيار، الذي هو الإرادةُ على ما علمتَ آنفاً، فهو الكسبُ، أعني: مقارنة القدرة للفعل، ونسبتُه للاختيار لأنَّه -أي الجزء- مسبَّبٌ عن الاختيار، على ما مرَّ من أنَّ العبد إذا أراد شيئاً أوجده الله مع القدرة مقترنين، وعلى هذا فلا يقال: إنَّه مخلوق لأنَّه أمر اعتباري.

وقد علمتَ في طالعة الرسالة أنَّ الأمور الاعتبارية لا تتعلَّق بها القدرة، ومحلُّه قدرة العبد، أي: إنَّه صفة ثابتة لها باعتبار الفعل، لأنَّه[3]: مقارنتها للفعل.

ولا يلزم قيام العرض بالعرض، لما تلوناه عليك أيضاً من انَّ ذاك في معنيين وجوديين.

---

(١) ب: انتهى.

(٢) ب: في غير هذا المحلّ.

(٣) ب: لأنها.

إن قلتَ: ظاهر قولهم: للعبد جزء اختياري، أي[1] أنَّ العبد كلٌّ[2] مركب من هذا الجزء مع شيء آخر فما معنى ذلك؟ وما هو الجزء الثاني؟

قلتُ: تسمَّحُوا في إطلاق الجزئية، والنسبةُ المأخوذة من اللام في قولهم: (للعبد) لأدنى ملابسة. والمراد: أنَّ للعبدِ حالةً[3] منسوبة للاختيار، وهي تعلُّق قدرته بأفعاله، وحالةً منسوبة للاضطرار وهي تعلُّق قدرة الله تعالى وإرادته بأفعال العبد.

ويصحُّ أن يكون المراد بالجزء الاختياري نفسَ الحركات الاختيارية، أي إنَّ للعبد صفة اختيارية ظاهراً، وهي فعله الذي يقع باختياره، لا ما يقع اضطراراً كحركة المرتعش.

وعلى هذا يكون الجزء الاختياري من الموجودات، ويتعلَّق به الخلق، ومحلُّه: ما قام به من ذات العبد، كاليد مثلاً، إذا حركها، والرِّجل إذا حركها، وهكذا.

ويصحُّ أن يكون المراد به القدرةَ التي بها الشيء المختار، أو الإرادة التي بها ترجيحه، وقد علمتَ كلاً ومحله.

وعلى الأخير[4] حيث فسرت الاختيار، كان من[5] نسبة الشيء إلى نفسه مبالغةً على ما هو مشهور في أَحْمَرِيّ[6].

---

(١) زيادة من ب.

(٢) ب: كليٌّ.

(٣) ليست في ب.

(٤) ب: وعلى هذا الأخير.

(٥) ب: إلى .

(٦) عندما تقول في أحمر: أحمريّ، وفي الخارج: خارجيّ فكأنه الطرئ من البلاد الشاسعة، فالنسبة فيهما مزيدة للمبالغة، فيقال رجل أحمري كأنهم نسبوه إلى محلٍّ، وإنما أرادوا

ويصحُّ أن يكون[1] المراد به العقل[2] الذي يميّز به ما يحسن اختياره وما يقبح وهو مخلوق أيضاً، وفي كون محلّه القلب أو الدماغ خلاف مشهور[3].

- **[هل أفعال الحيوانات جميعها على هذا التفصيل؟]**

تنبيه: قال الخيالي: "ويجب أنْ يعلم أنَّ جميع أفعال الحيوانات على هذا التفصيل من المذاهب، إلا أنَّ بعض الأدلة لا يجري إلا في المكلَّف، فلذلك خصوا العباد بالذكر"اهـ[4].

ويقويه قولهم في الحيوان: متحرك بالإرادة.

وأمَّا من قال: الإرادة من خواصّ العقلاء[5]، فلعله[6] عنى الإرادة الكاملة.

المبالغة، قال الغلاييني: «وفي النسبة معنى الصفة، لأنك إذا قلت «هذا رجل بيروتي»، فقد وصفته بهذه النسبة. فان كان الاسم صفة، ففي النسبة اليه معنى المبالغة في الصفة، وذلك أن العرب إذا أرادت المبالغة في وصف شيء، ألحقوا بصفته ياء النسب، فاذا أرادوا وصف شيء بالحمرة، قالوا «أحمر». فإذا أرادوا المبالغة في وصفه بالحمرة، قالوا:أحمريّ». وإذا قيل للأحمر : هذا أحمري، فكأنهم نسبوه إلى نفسه.

(١) سقطت من ب.

(٢) ب: التعقل.

(٣) الإمام أبو حنيفة يقول هو في الدماغ، والإمام الشافعي يقول هو في القلب، وبعضهم جمع بينهما وقال: أصله في القلب ونوره في الدماغ، ربما يقصد بذلك أن أصل الفكر والعقل توجه القلب للفهم بالإرادة الحاصلة فيه، ومحله فعل التعقل بالفعل من العمليات والانتقالات يكون في الدماغ.

(٤) ب: انتهى.

(٥) كذا في ب، وفي أ: العقال.

(٦) كذا ب، وفي أ: فلعه.

• [مناقشة كلام المؤلف محل السؤال]

إذا علمت هذا كلّه، فقول[1] هذا المؤلف: ذهب طائفة من أهل السنّة إلى أنَّ قدرة العبد شرط صحيح، لما علمتَ أنّه كلام الجمهور، خلافاً لصاحب التبصرة، وقد علمتَ أنّه غير مناسب، وأنَّ الأليق بالشرطيةِ أو السببيةِ الإرادةُ.

وقوله: (لتأثير المؤثر) يعني اللهَ تعالى[2] في فعله وإيجاده، أي: لفعل العبد، يلزم عليه ظرفيةُ الشيء في نفسه.

ويجاب: بأنَّ العبارة

-على حذف مضاف، أي: في متعلّق فعله وإيجاده.

-أو أنّه أطلق المصدر وأراد اسم المفعول، أو أنّه تجريد مبالغة على حدّ: ﴿لَهُمْ فِيهَا دَارُ ٱلْخُلْدِ﴾[3][فصلت: ٢٨].

-أو المراد فعل العبد بالمعنى الحاصل بالمصدر، وإيجاد عطفٌ على تأثير عطفَ تفسيرٍ.

وقوله: (على اختلاف[4] بينهما في أنّه هل... إلخ)، أي في جواب أنّه (هل) أي : فيما هو الجواب الصحيح عن هذا الاستفهام.

وقوله: (فمال إلى الثاني الأشعري) أي: وهو أنّه لا دخل له، ليس

---

(١) كذا ب، وفي أ: فنقول.

(٢) زيادة من ب.

(٣) كانت في أ: السلام. وصححت في هامش أ: التلاوة دار الخلد. وفي ب: لهم فيها دار الخلد.

(٤) على الاختلاف.

بصحيح، لما علمتَ أنَّ له دخلاً قطعاً بالسبب والشرط[1] العاديين.

وقد صدَّر هو به في كلامه: (نعم لا يقال إنَّ له تأثيراً أصلاً) فلعلَّ هذا هو مراده بنفي [الـ]مدخلية[2]، أي لا مدخل له غير ما تقدَّم.

وقوله: (وإلى الأول الماتريدي)، أي: إنَّ له مدخلاً، وهو الاختيار والإرادة اللذان[3] هما غير مخلوقين [لله تعالى][4]، على ما يدلُّ عليه آخر كلامه، ويأتي ما فيه.

وقوله: (إنَّ الله تعالى[5] خلق في العبد قدرة واختياراً)، أي: إرادة، والعطف مغاير.

وقوله: (في العبد) مجمل، وقد مرَّ تفصيل محلّ كلّ منهما.

وقوله: (ثمَّ أوجد فعله)، (ثمَّ): للترتيب الذِّكْري، أو الرتبي الزمني[6]، باعتبار التعقل[7] لا باعتبار الواقع، **وإلا نافَى**[8] قولَه بعدُ (مقارناً) وقد مرَّ إيضاح ذلك.

وقوله: (وقال الماتريدي) إلى قوله: (فوافق الأشعري في ذلك) كلام مجمل؛ إذ ظاهره أنَّ الماتريدي والأشعري يتفقان من كلّ وجه في القضاء والقدر.

---

(١) ب: أو الشرط.

(٢) ب: هذا هو مراده المدخلية.

(٣) أ+ب: اللذين.

(٤) زيادة من ب.

(٥) زيادة من ب.

(٦) هذه الكلمة ليست في ب.

(٧) ب:التعلق.

(٨)رسمت في أ: «والانافي»، وفي ب: والأنا مع.

وقد بينَّا لك في صدر المجموع: أنَّ القدر من وظيفة القدرة عند[1] الأشعري، ومن وظيفة التكوين عند الماتريدي.

فالمراد: توافقا في مطلق أنَّها بقضاء وقدر.

وقوله: (الاختيارات[2] الجزئية والإرادات القلبية)، العطف للتفسير، والقيدان لبيان الواقع، لأنَّ الاختيارات القائمة بالعبد ليست إلا جزئية قائمة بقلبه، أي: اللطيفة الربانية المتعلّقة به.

وقوله: (القائمة بالعباد)، أي: بقلوبهم كما وضحناه.

وقوله: (فقال إنَّها لعدم كونها موجودة...إلخ) ، ليس بصحيح، بل إرادة العبد واختياره موجودان في الخارج قطعاً، [يصحُّ عقلاً][3] رؤيتهما لولا المانع العادي، فهما مخلوقان لله، كغيرهما من الموجودات، على ما أعلمناك.

• [هل يراد بالوجود ما حُسَّ به بالفعل؟]

فإن أراد هذا القائل بالموجود: ما حسَّ به بالفعل، لزمه أنَّ علمنا بل[4] وعلم الله تعالى[5] وصفاته، وكلَّ ما حجبنا عنه، غيرُ موجودٍ! وكفى بذلك ضلالة.

على أنَّ قصده: إثبات شيء له مدخل عند الماتريدي، وحيث كانت

---

(١) كذا ب، وفي أ: عن.

(٢) ب: والاختياريان.

(٣) ليست في ب.

(٤) ب: به.

(٥) زيادة من ب.

عدمية، فليس من العبد حينئذ شيء.

وأيضاً؛ حيث كانت ليست مخلوقة للعبد، كما أنَّها ليست مخلوقة لله تعالى، فما معنى كونها مدخلاً ناشئاً من العبد؟!

وبالجملة هذا كلام لا يستقيم.

نعم، قد علمتَ أنَّ بعضهم قال: توجيه الإرادة وصرفها ليس بجعل جاعل، وعلمتَ أنَّه لا يخلّصه كلَّ الخلوص من الجبر.

وقوله: (كما[1] قال الأشعري حتى يرد عليه...إلخ)، قد علمتَ أنَّ له مدخلاً عادياً، حتى عند الأشعريّ، وأنَّ كونه سبباً[2] صحيحٌ، وأنَّه مختار ظاهراً مجبور باطناً، وأنَّه لا محذور في الجبر الباطني، بل هو لازم لغيره ولا بدَّ كما وضحناه.

وقول السائل: (فهل ما ذكر في المؤلّف المذكور صحيح)، جوابه: أنَّ بعضه صحيح، وبعضه غير صحيح، على ما تبين.

وقوله: (وما الفرق بين الماتريدي...إلخ)، قد علمتَ أنَّه لا فرق، وأنَّ الجزء الاختياري يصحُّ تفسيره بتفاسير متعددة.

وعلمتَ ما يتعلَّق به على كلّ تفسير، من حيث الخلق والمحلّ.

• [إرشاد السائل في كيفية السؤال]

وكان ينبغي لهذا السائل أن يسأل عن حقيقته أولاً ليتصوره، ثمَّ يبحث عن أحكامه.

---

(١) ليست في ب.

(٢) ب: كاسباً.

وفي هذا القدر كفاية، لمن كان له قلب، أو ألقى السمع وهو شهيد.

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلَّم[1].

وكان الفراغ من هذه الرسالة يوم الجمعة ٧ شعبان سنة ١٣١٠ على يد أفقر العباد سعيد علي عثمان.

---

(١) ب: والحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين، والحمد لله رب العالمين.

فهرس المحتويات

العقد الجوهري

مطلع النيرين